



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

## «الاكتفاء الذاتي»

## 14 مليار ليرة شهرياً

## لاستيراد القمح!

[13]



## الافتتاحية

### النخبة الفاسدة تستورد ليبرالية الغرب وعقوباتها!

تتصاعد بشكل مطرد خطورة الأوضاع المعيشية للغالبية الساحقة من السوريين، وتصل بالزمان مع العقوبات الغربية الجديدة إلى عتبة جديدة تنذر بإعادة إنتاج الأزمة بمستوى أعلى وأخطر من كل المستويات السابقة...

لا بد من التذكير بداية، أن السياسات الليبرالية المنحازة لمصلحة نخبة فاسدة ضد مصالح عموم السوريين، هي بالذات من مهدت الأرضية لانفجار الأزمة التي تعيشها البلاد منذ سنوات؛ فالأزمة الاقتصادية- الاجتماعية التي دخلتها سورية من باب الليبرالية، أنتجت توتراً اجتماعياً عالياً تحول إلى توتر وأزمة سياسية، وهذه الأخيرة النقطة أعداء الشعب السوري التاريخيون وعملوا على تعميقها.

مع تفاقم الأزمة السياسية، واستمرار السياسات الليبرالية نفسها، دخلت البلاد مرة جديدة في الدوامة نفسها «أزمة اقتصادية، توتر اجتماعي، توتر وأزمة سياسية» ولكن بشكل أعمق. واليوم تدخل البلاد في طور ثالث من هذه الدوامة، وقد قطعت المرحلة الأولى منها، أي: الأزمة الاقتصادية ودخلت في الثانية، أي: التوتر الاجتماعي العميق، وهي على وشك الدخول في الأزمة السياسية بشكل أعمق من كل ما سبق؛ بشكل يمكن له أن ينجح ما لم ينجح في المرة الأولى منها «الذي بدأ في آذار 2011، وامتد لسنوات لاحقة وكانت ميزته الأساسية هي المواجهات العسكرية»، أي أن ينجح إلغاء سورية كدور وظيفي بالحد الأدنى وكجغرافيا بالحد الأعلى. إن السياسات الليبرالية التي تنفذها الحكومات السورية المتعاقبة، والتي ترسمها من وراء الكواليس نخبة فاسدة هي ذاتها مهما تغيرت الحكومات، تلتقي مع العقوبات الجديدة في كلمة سر واحدة: «الغرب والبنية التابعة له!»

مصدر العقوبات هو الغرب، ومصدر السياسات الليبرالية هو الغرب أيضاً، وأصحاب المصلحة في الاثنيتين هم نخبة اقتصادية فاسدة ومرتبطة بالغرب تاريخياً، ورغم كل ظروف العداء السافر والمعلن التي تعيشها البلاد تجاه الغرب، إلا أن هذه النخبة لا تزال ثابتة ضمن البنية العامة للنظام السياسي في البلاد، بل ولا تزال المتحكم الأساسي بسياسات البلاد المختلفة.

إن كل العذابات التي مرّ بها الشعب السوري، لا تساوي شروى نقيير عند النخبة الفاسدة، ولا تعنيها إلا بقدر ما توفر لها من أرباح إضافية، لأن عقيدة هذه النخبة هي أن مزيداً من النهب ومن الأموال تعني مزيداً من التحكم بمصير البلاد، وهي بذلك تراهن رهاناً خطيراً وخاطئاً في أن معاً!

إن شعار «التوجه شرقاً» اقتصادياً وسياسياً، والذي فرضه الواقع الموضوعي، لا يزال كلاماً بكلام، ولم يتحول إلى حيز التطبيق العملي، لأن تحولاً من هذا النمط يعني تحولاً عميقاً في البنية بالحد من مصالح سمسارة الغرب المتحكمين حتى اللحظة بمقاييد تسيير الاقتصاد في سورية، وإن أي تعويل على تغيير التوجه ليخدم مصالح السوريين ويحارب الفساد الكبير حقاً وفعلاً، وليمنع إعادة إنتاج الأزمة بشكل أخطر من السابق، ليس سوى وهم وقبض للريح.

إن تغيير البنية العميقة للنظام السياسي في سورية، وعبر المدخل الدستوري، واستناداً للقرار 2254 الذي يعني في جوهره حق السوريين في تقرير مصيرهم، ليس المدخل الوحيد للخروج من الكارثة، بل وهو أيضاً المدخل الوحيد لمنع إعادة إنتاجها بدرجات أعمق، إعادة الإنتاج التي تلوح الآن في الأفق غير البعيد عبر التزاوج «الطبيعي والشرعي» بين السياسات الليبرالية الفاسدة وبين العقوبات الغربية المتصاعدة!

### شؤون عربية ودولية



واشنطن ومعاهدة  
الصواريخ

18

### شؤون اقتصادية



ربما يجب أن نخاف على  
الليرة مجدداً

15

### ملف «سورية 2019»



«إما أن تقاوموا وإما أن  
تشبعوا»

05

### شؤون عمالية



مؤتمرات عمال اللادقية

04

# المؤتمرات السنوية لعمال السويداء



ترصد قاسيون فيما يلي وقائع من المؤتمرات النقابية السنوية لعمال محافظة السويداء لعام 2019

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### في أبراجهم جالسون!

إن كنت تعلم فتلك مصيبة، وإن كنت لا تعلم فالمصيبة أعظم!  
ينتابنا شعور بالغضب والسخط واليأس نحن المقهورين بأزماتنا المتلاحقة، والتي هي متوالية ومستمرة لعقود سابقة، وربما تستمر أكثر طالما استمر تفسير تلك الأزمات التي نصاب بها بأنها أزمات مفترعة، وهي من ترتيب قوى الخارج وقوى التامر الخارجي بينما الواقع هو مغبرك، ولا أساس له من الصحة، وهذا «تجن» على أداء من بيده الحل والعقد، في ما ابتلينا به من أزمات وكان هناك انفصاماً ما بين الواقع الذي يعيشه الناس، وما بين من هم جالسون في أبراجهم يطلقون التصريح ثلو الآخر، بأن كل ما يعيشه الناس من ضنك العيش هو غير صحيح، وهو من فعل وسائل التواصل الاجتماعي، هذه الوسائل الملعونة التي تتجنى عليهم وتسود صورتهم أمام المواطنين «الجشعين» في مطالبهم، فما حاجة الناس للغاز الذي زاد الطلب عليه وأخذت الطوابير منهم تتجمع كلما نادى المنادي بأن هناك سيارة غاز ستصل إلى المكان الفلاني ليركض المواطنون إلى المكان، ويصطحبوا معهم كل وسائل التسلية والترفيه لأن المشوار طويل، وقد يأخذ ساعات من الانتظار، وهذا الوقت المصروف لصالح انتظار سيارة الغاز لا حاجة لهم به يقضونه بالسير والحكايات، فجرة الغاز المنتظرة يحق لها ما غيرها من التقدير والاحترام والتبجيل. والمازوت وما أدراك ما المازوت فحدث ولا حرج! فقد تم استبداله عند معظم الفقراء بما يجمعونه من بقايا الكرتون وقطع البلاستيك والأقمشة ليشعلوه في مدافئهم غير أبيين بما يولد اشتعال تلك المواد من أضرار وأمراض فهم اكتسبوا المناعة المطلوبة خلال الأزمة الوطنية ليصدوا بها عن أجسادهم وأطفالهم معهم كل ما تحدثنا عنه من احتمالات الإصابة، بينما المترفون والمنعمون يعيشون بأمن الدفء ويستمتعون بالصحة والعافية التي يمنحهم إياها المازوت الذي يحصلون عليه لتشغيل مراحل شوفاجاتهم المركزية بكل يسر وسهولة، غير أبيين ببرد قارص ينخر عظامهم. وللكهرباء وانقطاعها حديث يطول، فهذا المرض قديم جديد، وليس له علاج طالما أن وسائل التواصل الاجتماعي تتامر وتغبرك المشاهد والفيديوهات، كما صرح أكثر من مسؤول عن هذا لتبرير الأزمات التي نصاب بها نحن الفقراء فقط، فهذه الأزمات لا تصيبهم فهم يأخذون لقاحاتهم بشكل مسبق لتحميمهم منها. أيها الجالسون في أبراجكم: مأسينا التي نعيش تتراكم يوماً بعد يوم والتراكم في لغة الفلسفة يعني أشياء كثيرة.. وصلت الفكرة؟

### ■ وائل منذر

مؤتمر نقابة البناء والأخشاب جاء في التقرير «تم تنسيب 60 عاملاً من المهن المختلفة في القطاع الخاص 90 عاملاً من شركة التطوير والإعمار. لجنة المرأة العاملة طالبت: منح المرأة العاملة عطلة يوم السبت، تأمين رواتب أطفال في الشركات، ومساواة مدة إجازة الأمومة لجميع الأولاد وأن تكون خدمة التقاعد الكامل للمرأة 25 سنة، وإعادة العمل بتوريث معاش المرأة. لجنة الشركة العامة للبناء والتعمير: طالبت بزيادة الرواتب بما يتناسب مع الوضع المعيشي، ورفع سقف الرواتب لجميع الفئات، ومنح جميع التعويضات على الراتب الحالي والمطالبة بعطلة يوم السبت أو منح تعويض مالي عنه، وتأمين اللباس العمالي وتشميل العمال بشركات التأمين الصحي، وتعيين عمال معينين شباب لأن متوسط الأعمار وهو 43 عاماً. لجنة الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية: عدد عمال المركز 58 عاملاً وعاملة بلغت نسبة تنفيذ الخطة لعام 2018 بلغت 95% ومع ذلك لا توجد طبابة لعمالنا، ونطالب بتأمين الطبابة الكاملة أسوة بعمال الإدارة العامة في دمشق، وبتثبيت العاملين

### ■ بعقود سنوية.

أهم المقترحات والتوصيات: العمل على تعديل المادة السابعة من مرسوم زيادة الأجور رقم 38 تاريخ 2013/6/22 الخاص بمنح التعويضات على الراتب الحالي. العمل على تأمين آليات هندسية لمديرية الموارد المائية. العمل على رفع نسبة إصابة العمل للعاملين في القطاع الخاص. العمل على تأمين جبهات عمل لمركز الدراسات في السويداء. العمل على إتاحة الفرص لخريجي مراكز التدريب المهني. مؤتمر نقابة النفط والصناعات الخفيفة أحد النقابيين قال: هذه الحكومة يفترض أنها حكومة أزمة، مهمتها الأساسية معالجة أزمات المواطن، وبالملموس هي حكومة افتعال أزمات من محروقات وكهرباء ومياه وغيرها.. هل يعقل أننا في السنة الثامنة للأزمة وذات الأزمات تتكرر دون حلول؟ هذه الحكومة حكومة صناعة أزمات فقط. لجنة ريان بلاست الخاصة: طالبت بتشميل كافة عمال المعمل بالأعمال الخطرة، واعتبار السنة الفعلية بسنة ونصف، وبمساواة عمال القطاع الخاص بالقطاع العام من حيث القروض والسكن العمالي والتقسيم من مؤسسات الدولة، وتشميل عائلات العمال بالضمان

### ■ الصحي.

لجنة معمل الأحذية: تعيين الكوادر الفنية والإدارية لتعويض النقص الكبير ومنح صلاحيات للإدارة لتحقيق زيادة الإنتاج كماً ونوعاً ومتابعة صدور تعديل القانون الأساسي للعاملين في الدولة، ومنح الضمان الشامل أثناء العمل، وبعد سن التقاعد، كون العامل بحاجة إلى الرعاية الصحية أكثر مع تقدمه بالسن وتعديل نظام الحوافز الإنتاجية، والعمل على تسوية وضع العمال المياومين، ووضع العاملين بحكم المستقيل بسبب الأزمة، كما طالبت بتوزيع الأرباح القانونية في السنوات الراحبة والقابلة للتوزيع على العمال، والتي تقدر بحوالي 70 مليون ليرة سورية وتعديل قيمة الوجبة الغذائية والكساء العمالي بما يتناسب مع الأسعار الحالية، والإسراع بتعيين عدد آخر من العمال الناجحين في المسابقة المعلن عنها عام 2017 وتأمين القطع التبديلية لعمليات الصيانة ودعم المعمل بالآلات جديدة وحديثة لتحسين المنتج. وطالبت لجنة المحطات بدراسة هامش الربح وتوسيعه وبعادلة توزيع المحروقات على المحطات، وبينت اللجنة بأنهم تقدموا بعدة شكاوى مطالبين بالإنصاف، وأكدت أن هناك مشكلة تتعلق بالجرد مع شركة تكامل، والفروق غير المعقولة والأخطاء التي تحمل المحطات أعباء كثيرة، وسجلوا اعتراضهم على الوحدة الإنتاجية من حيث السعر والجودة والحاجة، وطالبت بتطبيق قانون التقاعد المبكر وشمول عمال المحروقات بالأعمال الشاقة والخطرة، وتخفيض نسبة الاحتياط بالمحطات. لجنة فرع الجيولوجيا: أكدت أن عمل الفرع وأداء العمال متميز رغم نقص الكادر، وقد حصل العمال العام الفائت على سقف الحوافز الكامل والمطالبة بالطبابة الشاملة لكل عمال الفرع البالغ عددهم 35 عاملاً وعاملة. أهم المقترحات والتوصيات: متابعة الدعاوى القضائية، وخاصة تعويضات المشتقات النفطية والبت فيها. إلزام شركات ومؤسسات الدولة باسترجار الأحذية من معمل الأحذية في السويداء. ضرورة إجراء الفحص الطبي الدوري لكافة العاملين. الإسراع بتأمين السكن العمالي للمستحقين. إعادة النظر في أسعار المعالجات السنوية كونها على أسعار نشرة عام 1987. إدراج عمال ريان بلاست الخاصة، ومعمل الأحذية ضمن المهن الشاقة والخطرة.

# المؤتمرات السنوية لنقابات اتحاد عمال دمشق



يتابع اتحاد عمال دمشق عقد مؤتمرات نقاباته السنوية للأسبوع الثالث، حيث أنهت نقابات المصارف، وعمال الصناعات المعدنية، وعمال الكيماوية، وعمال النفط أيضاً نقابة عمال الطباعة والإعلام مؤتمراتها السنوية الأخيرة لهذه الدورة النقابية.

## مراسل قاسيون

كان القاسم المشترك في مداخلات الأعضاء المؤتمرين في هذه النقابات لهذا الأسبوع: الهم المعيشي اليومي للعمال، وشح الأجور التي يتقاضونها مقارنة إلى ما وصلت إليه الأسعار اليوم، حيث أصبح الأجر لا يلبى أدنى متطلبات المعيشة للعمال وأسرهم، وطالب العمال بزيادة الأجور زيادة حقيقية توازي الوضع المعاشي، وطالبوا بإزالة سقف الأجور التي حددها جدول الأجور الملحق بقانون العمل، وتطوير نظام الحوافز بما يخدم العملية الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وبما يلبى طموحات العمال، وزيادة نسبة التعويضات التي يتقاضاها العمال من طبيعة عمل وتعويض الاختصاص والمسؤولية، وأن يكون احتسابها على الأجر الأخير. كذلك طالب العمال بأن يكون تعويض العائلة والأولاد محسوباً على أساس نسبة من الراتب بدلاً أن يكون مبلغاً مقطوعاً، حيث كان هذا التعويض عندما أقرّ يعادل حوالي 25% من الأجر. كما كانت لممثلي العمال شجون أخرى حول الواقع الصحي ومعاناتهم منه من خلال أسعار الدواء وأجور الطبابة المرتفعة بالمقابل ما زالت الصناعات بهذا الخصوص على أسعار وزارة الصحة المعتمدة ما قبل عام 2005 هذا عدا عن المعاناة الأني التي تواجه العمال من شركات التأمين الصحي، والتي أفاض العمال عن مشاكلها وسوء الخدمات التي تقدمها للعمال المؤمن عليهم لديها. كذلك طالب النقابيون بوسائل النقل الجماعية للعمال، وخاصة الذين حرموا منها أثناء فترة المعارك السابقة وبعد عودة الاستقرار لجميع هذه المناطق. وطالب العمال من خلال مؤتمراتهم هذه بطي قرار رئاسة

مجلس الوزراء القاضي بعدم صرف الإجازات الإدارية للعمال الذين لم يحصلوا على إجازاتهم نتيجة ظروف عملهم التي تتطلب منهم مواصلة العمل بسبب نقص اليد العاملة، واعتبروا أن هذا القرار جائر بحق العمال، كما تمت المطالبة بصرف الوجبة الوقائية الداعمة بشكلها العيني. إضافة إلى ذلك أكد المنديبون على ضرورة تعديل قانون التنظيم النقابي لأهمية ذلك، أما عمال قطاع الدولة فقط طالبوا بتعديل قانون العمل رقم 50/ وتم التأكيد على ضرورة إلغاء المادة 137/ منه. أما ممثلو عمال القطاع الخاص فقد أكدوا على ضرورة تعديل قانون العمل رقم 17/ بشكل يحقق العدل ويحفظ حقوق العمال وإلغاء المواد عقود العمل المبرمة بين العامل ورب العمل لضمان حقوق العمال وشعورهم بالاستقرار والأمان، وتساءل العمال: لماذا الحكومة تلبى مطالب أرباب العمل فوراً وتسوف مصالح ومطالب العمال؟

ولكم بعض ما عرضه النقابي سعود عمر من القطاع الخاص: أقدم ليكم بعض من معاناة العاملين في القطاع الخاص حيث إن العامل في هذا القطاع أهم ما يحتاجه هو: سيطرة صاحب العمل وتحكمه الشديد بالموظف عنده، والذي يؤدي لخوف العامل من تسريحه من العمل في أي وقت وبالذات استناداً للمادة 64-65/ من قانون العمل 17/، الحل هو إلغاء هاتين المادتين.

وجود العقد المسمى «عقد محدد المدة» حيث بوجوده لا يشعر الموظف بالأمان أيضاً كما في المادة 53/ الحل: - أن يصبح عقد العمل بإشراف النقابة المختصة والمعنية بالعمالين. - يجب وضع عقود عمل من

قبل جهات معنية حكومية تضمن حق الطرفين لا كما نطمحها من ضمن حق رب العمل وليس العامل. من الظلم أن تكون حقوق أرباب العمل أهم من حقوق العاملين الذين يمثلون قاعدة الإنتاج ومن خلالهم تُخلق الأرباح الضخمة. المادة 90/ للعامل الحق بالترفيه الدوري، ولكن عطلت هذه المادة لأنها تجيز لرب العمل وحده ترفيه العمال أو عدم ترفيههم؟ المسؤولون يتعاطون في قضية العامل بأسلوب يرضي رب العمل على حساب العامل، ورب العمل يبحث عن الربح فقط على حساب مص دم العامل!

العمال دون تغطية صحية، والأمر منوط لطبيب يتحكم به صاحب العمل كونه هو الذي عينه (صحي وخدمي). رفض الاعتراف من أصحاب العمل ولأسباب اقتصادية والتصريح برواتب العمال الحقيقية، وذلك للتهرب من الاشتراكات.

يجب أن تكون النقابات قوية مستقلة يمكنها التحدث باسم العمال واستعادة حقوقهم، وذات صلاحيات. إعفاء الأجور من الضرائب أو تخفيضها «اقتصاد».

أن يوضع نظام حوافز لا يكون على مزاج رب العمل. ضم نقابة العمال الكيماوية إلى الأعمال الخطرة لما يتعرض له العاملون من أضرار من صناعاتهم والتي تظهر بالتواتر الزمني.

وقد ذكر مرسوم الأعمال الشاقة والخطرة 346/ المادة 3/ الوسائط الكيماوية.

كما أبدى العمال حرصهم الكبير على قطاع الدولة الصناعي والخدمي وضرورة إعادة تشغيله وتطويره بالشكل الأمثل، كشركة بردي لصناعة البرادات وشركة سيرونيكس وغيرها

من مؤسسات وشركات الدولة، بعيداً عن الخصخصة لما لها من أهمية كبرى، وخاصة ونحن على أبواب إعادة الإعمار. وطالب عمال المصارف بإعفاء القروض السكنية لجميع العاملين الذين تضررت منازلهم أثناء المعارك وهجروا منها، وإعطاء العاملين في المصارف قروضاً دون فائدة، وتساءل بعض المنديبين: لماذا يرتفع سعر صرف الليرة مع كل انتصار يحققه الجيش السوري اتجاه الإرهاب مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار. كما تمت المطالبة بعودة المهجرين إلى أماكن سكنهم وخاصة الصالحة منها للسكن، كمناطق سبيينة وداريا والقدم وغيرها التي تضم آلاف المواطنين والعمال. أما التقارير المقدمة لهذه المؤتمرات فقد أكدت على نقص اليد العاملة لدى جميع المنشآت، وإحجام اليد العاملة لديها نتيجة ضعف الأجور التي لا تلبى ضرورات الحياة المعيشية لطالب العمل، وأكدت على ضرورة زيادة مميزات الأجور وتحسينها، من حوافز وطبيعة عمل وتعويض الاختصاص للعاملين، وتحسين الوضع المعاشي للطبقة العاملة وتطوير الاقتصاد الوطني، وقدمت العديد من التوصيات، منها: تعديل قوانين العمل النافذة وخاصة إلغاء المادة 137/ من القانون 50 والمواد 64- 65/ من القانون 17 وتسجيل العمال في القطاع الخاص بروتابهم الحقيقية، ورفع النسبة المئوية للعمل الإضافي، وتشميل بعض المهن بالأعمال الشاقة والتي لم يلحظها جدول الأعمال الشاقة والخطرة في قانون التأمينات الاجتماعية، كما أكدت التقارير على أهمية تشغيل الشركات المتوقفة والمتعثرة وتأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية للعمل من كهرباء ومواد أولية. وغيرها من القضايا التي أبلغها مكرر من المؤتمرات السابقة.

من الظلم أن تكون حقوق أرباب العمل أهم من حقوق العاملين الذين يمثلون قاعدة الإنتاج ومن خلالهم تُخلق الأرباح الضخمة

# مؤتمرات عمال اللاذقية

وقائع المؤتمرات النقابية السنوية  
لعمال محافظة اللاذقية لعام 2019:

بدأت المؤتمرات اليوم في 2019/1/26 بنقابة عمال الحمل والعتالة بالخطب المعتادة ثم بتقديم «مداخلتين» فقط:

العامل أيهم تصور: طلب تلاوة تعميم اتحاد نقابات العمال المتعلق بتشميل العمال بالمظلة التأمينية.

إبراهيم عبيدو - نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ذكر عدة فقرات من التعميم المذكور كما يلي:

الجهة العامة هي المسؤولة عن التأمين، وتقوم بتسجيل العامل.

يلتزم المتعهد بإبرام عقد عمل وتضمين العقد اقتطاع حصة النقابة.

الإشتراك بالتأمينات الاجتماعية لكافة العمال. تسري أحكام قانون العمل رقم 17/ لعام 2010 على العلاقة بين المتعهد والعمال/ ثم قام عبيدو بتلاوة منجزات عام 2018.

## نقابة عمال الصناعات المعدنية

المدخلات:

العامل أسعد عثمان: اقترح إنشاء محطة وقود خاصة بالمنظمة العمالية أسوة باتحاد الفلاحين، وطالب بالحد من ارتفاع الأسعار ومحاربة من يتلاعب بلقمة عيش الأخوة العاملين- وتخصيص سكن عمالي- والموافقة على إنشاء صندوق مساعدة اجتماعية.

العامل خالد حواري: طالب بتأمين باصات نقل داخلي من مركز المدينة إلى المنطقة الصناعية وبالعكس لنقل العمال- صيانة شوارع المنطقة الصناعية، وتنصيب عمال شركة «عربي كاتي» إلى النقابة- زيادة قيمة الوجبة الغذائية- تعديل القانون رقم 17/ لعام 2010 كونه لمصلحة رب العمل بأغلبه وجعل فقراته لمصلحة العامل، وخاصة الفقرة المتعلقة بالتسريح التعسفي.

العامل نوال علي/ شركة بردى للصناعات المعدنية: طالبت بدعم فرع الشركة باللاذقية بالمستلزمات ومواد الإنتاج..

المحافظة على الشركة وعدم خصصتها- الموافقة على بيع العمال منتجات الشركة التي يحتاجونها بالتقسيط بضمانة رواتبهم- تعديل قانون العاملين الأساسي رقم 50 لعام 2004 لمصلحة العمال- رفع قيمة الوجبة الغذائية- إلغاء سقف الرواتب والعمل بالترقيم الدوري كل سنتين طالما أن العامل يواظب على رأس عمله.

العامل فواز سيما/ سيرونيكس: طالب بتأمين القطع التبديلية اللازمة لاستمرار عمل فرع الصيانة باللاذقية لصيانة الأجهزة المقدمة إليها.

عقدت نقابة النفط مؤتمرها بتاريخ 2019/1/27، وذلك بغياب 22 عضواً نقابياً من أصل 48 ومن أهم المداخلات:

النقابي سمير يعقوب رئيس لجنة نقابة عمال النفط في شركة التعبئة.

المطالب:

الصهاريج التي تنقل الغاز من بانياس إلى اللاذقية وضعها الفني سيئ جداً وهي في حالة يرثى لها.

لا توجد آليات لنقل اسطوانات الغاز إلى المراكز الحكومية، حيث توجد 8 مراكز في المحافظة، مما يضطرنا لنقل الاسطوانات بسيارات خاصة.

نطلب رفع قيمة الوجبة الغذائية والحوافز الإنتاجية، حيث نتقاضى فقط 1500 ل.س حوافز إنتاجية.



السنية. تأمين سيارات لنقل العمال، لما يعانيه العاملون من صعوبات للوصول إلى العمل والتكاليف الكبيرة التي يتحملونها نتيجة الغلاء الكبير لأجور المواصلات.

زهير سلمان مالية اللاذقية: المحافظة على القطاع العام وتطويره ودعمه لأن فيه وكما برهنت الأحداث الضمان للبلد.

الاهتمام الكافي بقطاع التربية والتعليم لأنه يعاني الأمرين، وهذا ينعكس على ذوي الدخل المحدود لتأمين التعليم لأبنائهم، وعدم قدرتهم على متابعة تعليمهم في المعاهد الخاصة والأساتذة.

مساواة من يعمل في ماليات المناطق بالعمالين بالمركز بتعويضات الجباية وتنفيذ القانون بهذا الشأن.

إعطاء الحوافز لمكتشفي التهرب الضريبي. مدير مصرف الدالية الزراعي تحدث: حول تعويض لباس العاملين الذي يقدم عن طريق إحدى الشركات بمواصفات سيئة جداً مما أدى لعزوف العاملين عن استلام حقهم باللباس.

أعطي الحديث للرعاة أعضاء. قيادة فرع حزب البعث، بدأت بالشكر والثناء والتضحيات وبشرت بالنصر، وأثنت على المتكلمين والصامتين، وهنا قاطعها أحد

المؤتمرين وتكلم عن معاناة الناس في تأمين لقمة عيشهم وكذلك الانقطاعات في الحاجات الأساسية للناس من كهرباء وغاز ومازوت والمعاناة والبؤس الذي يتحمله الناس، ولا أحد من المسؤولين يحرك ساكناً فيما قوى النهب والفساد لم يثأروا بكل ما يجري. وأتحدى الجميع أن يشاهدوا طالب

«بكالوريا» في مدرسة ونحن بالشهر الأول من العام فجميع الطلاب سيكملون المنهاج عن طريق المعاهد والأساتذة.. هل لدينا القدرة على إشباع بطونهم حتى ندفع أجور أساتذة. طبعاً تم إسكاته وأكملت الراعية حديثها.

السمنة عن هذا الموضوع.

عقدت نقابة المصارف والتجارة والمالية مؤتمرها السنوي في 2019/1/29 وكانت المداخلات التالية:

الخنساء إدلبي من المصرف العقاري اللاذقية : طلبت إعطاء بدل نقدي عن الإجازات

نصر مصري/ عضو لجنة نقابة شركة غزل جبلة: طلب الابتعاد والعودة عن قانون التشاركية للظالم للقطاع العام- رفع الرواتب والأجور- إعادة تشغيل دور مؤسسات التجارة الخارجية والاستيراد عن طريق الدولة بدلاً من القطاع الخاص الذي قام بمعظمه بجمع الأموال والهرب بها خارج القطر.

مازن دياب: طلب اعتبار مهنة الغزل والنسيج من الأعمال الشاقة والخطرة- تشميل كافة العمال بالوجبة الغذائية- زيادة الحوافز الإنتاجية- العمل على منح تعويض مالي للعمال الذين يعملون بنظام 24/ ساعة- منح قروض للأخوة العمال من صندوق التكافل الاجتماعي بعد أن ظهرت وفورات جيدة لديه.

السيد إبراهيم عبيدو/ نائب رئيس الاتحاد: يرى أن وقائع المؤتمر اليوم من الناحية النقابية هزيلة، ولم تضع اليد على المشاكل الحقيقية وتنتقل إلى الجراة.. ولفت الانتباه إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي «التي لا يؤمن بها» تتضمن معلومات وأخباراً مضللة، وطالب بالتحقيق مع العامل في أية معلومة يقوم بنشرها على وسائل التواصل إذا كانت غير صحيحة.

كمال كنج/ رئيس مكتب النقابة: بين أن السيد وزير الصناعة وعد بتحقيق المطالب المتعلقة بزيادة تعويض الوجبة الغذائية وبزيادة الحوافز الإنتاجية ولم يتحقق شيء؟

منعم عثمان/ رئيس اتحاد عمال اللاذقية: هناك ظلم فعلاً فيما يتعلق بالوجبة الغذائية، وهناك توجه من الحكومة لصرف قيمة اللباس العمالي بالقيمة الحقيقية وابعاد

السمنة عن هذا الموضوع.

عقدت نقابة المصارف والتجارة والمالية مؤتمرها السنوي في 2019/1/29 وكانت المداخلات التالية:

الخنساء إدلبي من المصرف العقاري اللاذقية : طلبت إعطاء بدل نقدي عن الإجازات

يتم تغطية النقص العمالي من خلال وسيط مستثمر يحضر لنا العمال من القطاع الخاص. وهؤلاء نحن بحاجة إليهم للعمل بشكل يومي. النقابية وداد علاء الدين:

تم إرسالنا إلى مجمع لاستلام اللباس العمالي، وتبين لنا أن الأسعار غير مقبولة مقارنة بالسوق المحلية. حيث وصل سعر البيجاما إلى 14000 ل.س والقميص الداخلي 900 ل.س والجراة 400 ل.س والنوعية رديئة. نقابي من الاسمنت:

نعاني من تجمع كميات كبيرة من إنتاج المعجون الإسفلتي والبودرة للعزل ولخافات إسفلتيه ورباط إسفلتي وغيرها، ولم تستطع الوزارة تسويقها.

نطالب بتحسين بالطبابة أسوة بالمؤسسات التابعة لنفس الوزارة.

النقابي عمار الوزه/ رئيس لجنة نقابة المؤسسة العامة للجيولوجيا:

- نطالب بمنح اللباس العمالي لجميع العاملين في المؤسسة.

- تحسين وضع الطبابة.

- تجديد آليات المقالع.

- تعيين عمال جدد بالمؤسسة.

- رفع إعانة النقابة حيث إنها لا تتجاوز 1500 ل.س.

- إلزام شركات القطاع العام في استجرار الرخام من معمل الرخام في الزوبار. حيث توجد كميات كبيرة من الرخام.

- إلزام شركات القطاع العام في استجرار الإسفلت ومواد العزل من المؤسسة.

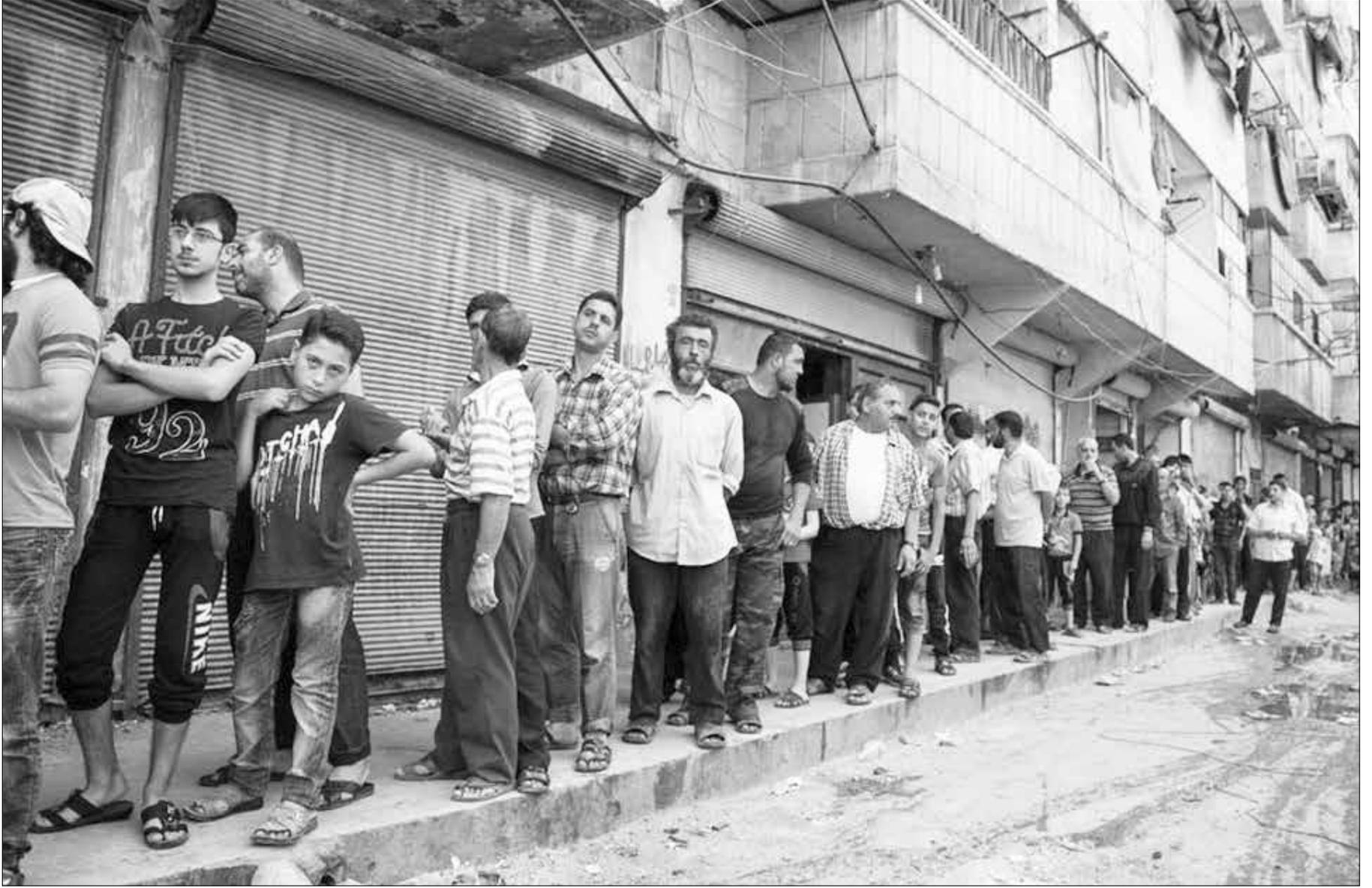
- إعفاء التعويضات العمالية الممنوحة من الضرائب.

انعقد اليوم الاثنين 2019/1/28 مؤتمر نقابة عمال الغزل والنسيج في اللاذقية حيث بين المسؤول الاقتصادي لدى النقابة: أن الصعوبات والمطالب العمالية يتم تكرارها في كل عام منذ سنة 2000/ وحتى تاريخه ولا استجابة تذكر.

المدخلات:

لا توجد آليات لنقل اسطوانات الغاز إلى المراكز الحكومية حيث توجد 8 مراكز في المحافظة مما يضطرنا لنقل الاسطوانات بسيارات خاصة

# «إما أن تقاوموا وإما أن تشبعوا»



في تحليله، واضعاً الناس أمام الخيار بين وطنيتهم ولقمة عيشهم، مفترضاً في أحد المواقع الإلكترونية خيارين أمام النظام السياسي للتعاطي مع «المؤامرة الخارجية الجديدة»: «الخيار الأول: تقديم التنازلات السياسية مقابل الطعام والنفط ورفع الحصار لإطعام شعبه وإسكات الاحتجاجات. الخيار الثاني: عدم الرد على تلك الاحتجاجات واستمرار الصمود بوجه الحصار والاحتجاجات والعدوان الأمريكي «والإسرائيلي» والتركي والأوروبي».

ليس جديداً هذا الطرح الذي يتعامل مع المقاومة والوضع الاقتصادي الاجتماعي وكأنهما على طرفي نقيض، «إما أن تقاوموا وإما أن تشبعوا»، مع كل ما يحمله هذا الطرح من إهانة للشعب السوري بالقول: إن المقاومة هي خيار النظام السياسي لا خيار الشعب، وبأن هذا الأول يضحى بكل شيء، بما في ذلك لقمة المواطن، في سبيل الصمود، متناسياً أن خيار مقاومة الغرب والصهيونية هو خيار شعبي بالدرجة الأولى، وأن الاحتجاج الشعبي عند درجة معينة من الفقر والعوز والحاجة هو قانون وليس خياراً. وعلى هذا النحو، فإن صبر الناس على الحصار «الذي يتحول في بلادنا إلى شناعة كما جرت العادة» ممكن إلى حد معين في تلك الحالة التي توجد فيها عدالة في الحرمان، بمعنى أن تكون تبعات الحصار ممتدة إلى الجميع بنفس القدر، أما أن يحافظ الفساد على حصته من النهب، وتكون تبعات الحصار حكرًا على كاهل الشعب فليس من مبرر واحد يدفع الناس إلى الاستكانة إزاء من يفتنون في فترات السلم كما في فترات الحرب.

والعقوبة المالية كما ثبت هي الأنجع والأقوى، والمطبقة في أغلب دول العالم، لأنها رادعة، وتعلم بعض المستهترين وغير المسؤولين عما يكتبون أن هناك ضوابط لأي حرية في العالم، وأن العالم الافتراضي لا يمنحك الحق في بث الفتن والإشاعات الأكاذيب أو استهداف الناس، وتوجيه الاتهامات لها برعونة ومن دون أدنى شعور بالمسؤولية».

**حكومة من المريخ... وشعب من الزهرة**

إذا ما حالفك الحظ عزيزي المواطن، وكنت ممن لا يقرأون الصحف المحلية، فإن هناك نموذجاً آخر أكثر قطعاً مع الواقع السوري، نموذج إذاعي هذه المرة، ميزته أنه لا ينكر وجود الأزمات، لكنه يفكر في سببها، يفكر ويفكر ويفكر، وفجأة يصرخ صرخة كولومبوس الذي اكتشف أمريكا: «إنه المواطن هو السبب، لأنه لا يملك ثقافة الشكوى، لماذا لا يشتكي على من يعملون في السوق السوداء؟».

وهكذا، بحسب منطق صاحب الكلام أعلاه، فإن المواطن لا يلجأ للسوق السوداء لأنها الخيار الوحيد المتاح أمامه في ظل تراجع دور الدولة وانتشار الفساد، ولا لأنه يدرك أن هذا الفساد المنتفخ داخل جهاز الدولة له اليد الأولى في تنظيم شبكة السوق السوداء، ولا لأنه يعرف أن شكواه ضد السوق السوداء ستضاف إلى ملايين الشكاوى التي لم تغير شيئاً، بل يفعل ذلك لأنه متواطئ ضمناً مع السوق السوداء، وفاقد لثقافة الشكوى.

## الاحتجاج ليس خياراً

سنختم مع نموذج ثالث يذهب بعيداً جداً

سال حبر كثير خلال الأسبوع الماضي في عدد كبير من وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية، «متصديماً» لارتفاع موجة الاحتجاج الشعبي ضد الأداء الحكومي الذي وصلت رداءة حاله إلى إنكار وجود أزمات معيشية في البلاد، عازياً الطوابير الطويلة التي تطف بانتظار جرة غاز أو «بيدون» مازوت إلى وجود «حملات على مواقع التواصل الاجتماعي يديرها الخارج».

## ■ مالك احمد

مفيدة، وانزعال البعض عن أسرههم والمجتمع المحيط بهم، وأخيراً عدم احترام خصوصية الغير».

نسي صاحب المقال الذي ينفى عن نفسه تهمة الدفاع عن الحكومة، أن الحديث عن المبالغة وانتشار الشائعات ربما ينطبق على خبر خلافات داخل الوسط الفني أو زواج وطلاق هذه الفنانة أو تلك، لكن أن تكون الأزمة المعيشية هي حديث الناس اليومي، وتأتي الطوابير التي لا يمكن لمبصر إلا أن يراها في شوارع البلاد لتعزز ذلك، فإن هذا يعني شيئاً واحداً: هناك من يريد أن يتعامى عن رؤية الأزمات التي يتعرض لها المواطن السوري، وليس له سبيل إلى ذلك سوى اللغة الفوقية التي اعتاد هذا النوع من «المحللين» عليها.

## حلول أمام «الحكومة المظلومة»

عزيزي المواطن، إذا لم تقنعك محاكمة المحلل إياه حول الحرب السببرانية، فإن في جعبته ما قد يجعلك تغير رأيك، فبعد ديباجته الطويلة عن المؤامرة التي تتعرض لها الحكومة السورية، يجري الكاتب المذكور قفزة تاريخية إلى الوراء، ليستنبط حلاً ينتمي في عقلية إلى القرون الوسطى: «وبالتالي، فإن دور الحكومة بعد إصدار قانون الجرائم الإلكترونية فرض عقوبات مالية عالية لمن يسيء للآخرين أو يشتم من دون مسؤولية،

على صفحات إحدى الصحف الخاصة شبه الرسمية، قرر كاتب اعتدنا حضوره على الشاشات بوصفه «خبيراً جيوسياسياً إستراتيجياً» أن «يعالج» موضوع الاحتقان الشعبي ليس من باب التقصير الحكومي، ولا من باب حصة الفساد الكبير من مقدرات الدولة السورية، ولا حتى من باب مطالبة المواطن بالصبر في وجه الشدائد كما كان يجري سابقاً، بل يقدم لنا هذه المرة وصفته السحرية التي سرعان ما تحولت إلى مادة تهكم وتندر في أوساط الناس: إذا أردنا أن نحلل الوضع المعيشي السوري، علينا أن نفهم «الحرب السببرانية- حرب المعلومات»، لماذا؟ لأن «الكثير من دول العالم بدأت تشكل جيوشاً إلكترونية لاستخدامها في حالي الدفاع والهجوم أسوة بالجيوش العسكرية، كما لجأت دول عديدة لتأسيس إدارات متخصصة بالأمن السببراني لحماية مجتمعاتها... هناك سلبيات عديدة في هذا العالم الافتراضي منها عدم وجود الرقابة، وانعدام المسؤولية لدى البعض من المستخدمين، وانتشار الإشاعات والمبالغة في نقل الأمور، وعدم تبادل الاحترام في بعض النقاشات، وتقبل آراء الغير، إضافة إلى إهدار الوقت وعدم استغلاله في أمور

# INF والانسحاب من سورية!



ارتفعت حرارة التوتر العالمي مجدداً مع إعلان بومبيو تعليق بلاده العمل بمعاهدة الصواريخ متوسطة المدى «(Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty)»، والذي ردت عليه روسيا بشكل فوري ومماثل، بل وأعلنت أنها ستحمي نحو وضع منصات على البر لصواريخ كاليبر «الأمر الذي كان ممنوعاً وفقاً للمعاهدة»، وأكثر من ذلك فإنها ستطور صاروخاً متوسط المدى بسرعة تفوق سرعة الصوت «ومن المعلوم أن الدول حين تعلن أنها ستطور سلاحاً معيناً، فهذا يعني أنها قد طورته واختبرته سلفاً، وربما يكون معنى الحديث هنا هو دفع هذا الصاروخ من المخبر باتجاه المعمل، ومن ثم باتجاه الميدان».

التعليق الأمريكي منح روسيا «مهلة» من ستة أشهر» لإعادة صياغة المعاهدة وتوسيعها لتضم دولاً أخرى على رأسها الصين، الأمر الذي رفضته هذه الأخيرة، والتي أنجزت خلال السنوات الماضية قفزة نوعية كبيرة في تطويرها العسكري، وباتت على حافة الوصول إلى وضع تطرد فيه الأمريكيين وتنهى عبثهم في محيطها وعلى تخومها، وفي المحيط الهادئ على وجه الخصوص، وهو ما دفع عدداً كبيراً من مراكز الأبحاث المهمة إلى ترجيح فرضية أن الإجراء وأن كان موجهاً ضد روسيا، ويستهدف تحويل تخومها الأوروبية إلى حالة استفار حربية تمنع تطبيع العلاقات وتطويرها مع أوروبا، فإنه يستهدف الصين بالدرجة الأولى، والتي لم يعد ممكناً بآية حال من الأحوال فرض أي شيء عليها بالإطار الاقتصادي، بل بات المركز الغربي يسعى سعيًا محمومًا للتقليل من آثار سيطرة البضائع الصينية وانتشارها على المستوى العالمي...

إن «حرجية» الإعلان الأمريكي في تعليق العمل بالمعاهدة، وما يقال عن أنه سيقطع سباق تسلح جديد، ونووي بشكل خاص، قد يخلق التباساً إذا ما وضع في كفة واحدة مع الإعلان الأمريكي نهاية العام الفائت عن انسحاب قواتها من سورية، وهي البلد

الأمريكية، يميل أكثر فأكثر، نحو تركيز القسم الأكبر منها باتجاه الصين، بالتوازي مع الانخفاض العام لهذه الكثافة، وبداية تطبيق خطط انكفاء عسكري من كل المناطق التي لا يمكن تشتيت النيران بالاستمرار ضمنها... كمحصلة، فإنه لا تناقض بين تعليق العمل بمعاهدة الصواريخ المتوسطة، والتي تأخذ طابعاً تصعيدياً، مع الانسحاب من سورية؛ فالإتجاه الأمريكي العام هو نحو الانكفاء من جهة، ولكن نحو تنظيم ذلك الانكفاء بحيث يجري الحفاظ على كثافة نيران ظاهرية توحى باستمرار الكثافة العامة نفسها... توحى فقط!

تكون علاقة أمريكا بالطرفين متساوية، ومساوية للعلاقة بين الروس والصينيين، وبكلام آخر ينبغي منع التقارب الروسي الصيني، ومن ثم التهام كل منهما على حدة وعلى التوالي. ثالثاً: الطريف، ولكن الواقعي حتى اللحظة، في هذه التخضيرات، أن أوروبا لا دور مستقلاً لها البتة، بل هي مجرد أداة أمريكية في الصراعات المختلفة، سواء مع روسيا أو الصين أو غيرهما... ولكن هذا الواقعي لن يطول به الأمر حتى يتغير، وهو قد بدأ يتغير فعلاً، وإن كان ببطء. رابعاً: إن الإتجاه العام لتوزيع كثافة النيران

## معنى الجمود الظاهري خلال الأشهر الماضية

المؤكد: أن عناصر هذا النضال قد بلغت شأنًا عظيمًا من الامتداد عمقًا واتساعًا، وأن ما نشهده الآن هو نهايات ذلك الصبر المديد، وبالملموس يمكن قول ما يلي: أولاً: إن انخفاض وزن الغرب، والأمريكان تحديداً، في سورية، بات أمراً ملموساً ومتصاعداً، والانسحاب العسكري الأمريكي لن يكون عاملاً التخفيض الوحيد، بل العامل الأكثر حسماً سيكون بتغيير البنية الاقتصادية-السياسية للبلاد، التي لا تزال في جوهرها تابعة للغرب تبعية عميقة، وهذا التغيير سيحدث مدخله عبر اللجنة الدستورية. ثانياً: إدلب على ما يبدو ستكون الحلقة الأولى التي سيتم فيها كسر الجمود الشكلي الحاصل، وموعده هذا الكسر بات من شبه المؤكد أنه سيلبي مباشرة الجولة القادمة من أسناتنا في 14 من الجاري. ثالثاً: بالتوازي مع إنهاء ملف إدلب والذي لن يستغرق أكثر من عدة أسابيع، ومع مراحل الأخيرة، سيتم إطلاق اللجنة الدستورية. رابعاً: مع إنهاء إدلب وإطلاق اللجنة الدستورية، سيكون خروج الأمريكيين قد بات الملف الأول على الطاولة، ولن يستغرق إنهاؤه هو الآخر فترة طويلة. بالمحصلة، فإن الجمود الشكلي القصير الذي استمر لما يقرب من 4 أشهر، سرعان ما سيتم تكسيه، وهو في مضمونه يعبر عن مراكمة إضافية ضرورية لتحقيق ضربة إضافية، ولكن قاصدة وتاريخية هذه المرة، للنفوذ والدور الغربي في سورية...

الأزمة حتى في مرحلته الصفرية، لو أن وزن المتشددين على طرفي المتراس، في النظام ومعارضته لم يكن هو الأعلى، وهؤلاء أياً كانت أقوالهم وادعاءاتهم فهم مرتبطون بنيوياً بالغرب ويخدمون سياساته، وأساس الارتباط اقتصادي، فالنخبة الفاسدة تابعة للغرب بطبيعتها التاريخية وبنمط نشاطها ونهبها الاقتصادي. إن الوزن العالي للمتشددين- أتباع الغرب، والناجم عن الانخفاض المريع في مستوى الحريات السياسية عبر عقود متتالية، والذي وضع المجتمع السوري بأكمله تحت رحمة نخبة من الفاسدين تتحكم بأجهزة الدولة، وتستخدم قوتها القمعية للدفاع عن مصالحها ونهبها، إن هذا الوزن منع الاستفادة من التوازن الصفري، ويمنع حتى الآن الاستفادة بشكل فعلي وسريع من تحول ذلك التوازن لغير المصلحة الغربية، والذي وإن مالت كفته ضد الغرب، لكنها لا تزال تترك هوامشاً للعب أتباع الغرب في منطقتنا وفي بلدنا، الأمر الذي يجعل من التقدم شديد الصعوبة مع كل خطوة تسير فيها البلاد إلى الأمام نحو الخروج من أزمتها. وربما يدفع هنا تذكر توصيف الرفيق خالد بكداش للصراع في سورية في مقاله شديد الأهمية «سورية على الطريق الجديدة» المنشور عام 1965: «سورية هي البلد العربي الذي يتميز بأن كل نضال فيه سلمي أو غير سلمي، لا بد أن يبلغ مداه بعد أن تنضج عناصره بصبر خلال عملية كاملة تذهب عمقاً واتساعاً...»



من الضروري التذكير دائماً، أن اليات التقدم في حل الأزمة السورية، محكومة إلى حد غير قليل بالصراع الدولي الأساسي بين المركز الغربي المتراجع، وبين القوى الصاعدة وعلى رأسها روسيا والصين، والضروري أكثر، هو: التذكير بأن التوازن الدولي الجديد، الذي بلغ مرحلته الصفرية بشكل تقديري مع الفيتو الروسي الصيني الأول، وتجاوز تلك المرحلة بعد ذلك بحيث رجحت الكفة لمصلحة القوى الصاعدة، هذا التوازن كان كفيلاً بإنهاء

عملية إنهاء الإرهاب متمثلاً بداعش والنصرة، تبدو متوقفة في مكانها، كذلك الأمر مع إنهاء مناطق النزاع المسلح. ملف اللجنة الدستورية أيضاً، ورغم الإصرار الروسي على إبقائه حاضراً على الطاولة، يبدو من حيث الشكل أنه مؤجل لمرحلة أخرى، فما تفسير كل ذلك، وما هو الترتيب الفعلي الذي سستير ضمنه الملفات؟

دخلت الملفات السياسية والميدانية المختلفة المتعلقة بالأزمة السورية، ما يشبه حالة من السكون المؤقت منذ اتفاق 17 أيلول من العام الفائت حول إدلب؛ فبعد عام متواصل من الإنجازات المتلاحقة ميدانياً، مع إشارات أولية عن بداية حلحلة ملفات سياسية، بدأ وكان المسارين الميداني والسياسي قد توقفاً، أو تجمداً معاً.

### سعد صائب

# البرنامج الوطني الديمقراطي في مواجهة الثورات الملونة



## السّمات الخمس للثورات الملونة

أولاً: غياب الوجه الفكري والإيديولوجي للثورات الحقيقية، وتعتمد الثورات الملونة على الأفكار الليبرالية الغربية، أو المذاهب الدينية المتطرفة.

ثانياً: غياب الشروط الضرورية للثورة الحقيقية، فكما هو معروف «الثورة مستحيلة من دون حالة ثورية، وليست كل حالة ثورية تؤدي إلى ثورة».

ثالثاً: لا تهتم الثورات الملونة بتحقيق هدف الثورات، أي: تغيير أشكال الملكية، والنظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي برمته، بل هي مصممة فقط لتغيير الوجوه والحفاظ على النظام.

رابعاً: الطبيعة الانقلابية السريعة للثورات الملونة بتأثير التكنولوجيا والمال والتدخل الخارجي.

خامساً: خلق واستخدام تقنية التسويق الشبكي وإدارة الإعلانات للأحزاب العملاقة، أي: إدارة الحرب الإعلامية.

تحذيرات «قاسيون»

حذرت جريدة قاسيون من الثورات الملونة منذ سنة 2003، كما حذر بلاغ صادر عن اجتماع مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بتاريخ 19 حزيران 2009 من الثورات الملونة لتسريع الصراعات الدينية والقومية والقبلية في منطقتنا بعد ازدياد العدوانية الأمريكية والصهيونية التي لا يمكن مواجهتها إلا بالمقاومة الشاملة، وإسقاط السياسات الليبرالية، وضرب مراكز الفساد الكبرى لتحقيق الأمن الوطني والاجتماعي معاً «جريدة قاسيون العدد 410 السبت 27 حزيران 2009».

يجد توصيف «تحقيق الأمن الوطني والاجتماعي معاً» تعبيره في ترابط القضايا الثلاث: الوطنية، والديمقراطية، والاقتصادية الاجتماعية. أي: البرنامج الوطني الديمقراطي لمواجهة الثورة الملونة.

القرمزية في التيبب في الصين 2008، ثورة العنب في مولدافيا 2009، وغيرها «جريدة قاسيون العدد 435 السبت 9 كانون الثاني 2010. جريدة الأنباء الكويتية 4 آب 2011». وكذلك ما حدث في السنوات الأخيرة في عدد من بلدان العالم، مثل: أوكرانيا، وحالياً في فنزويلا.

يركز مدير معهد الدراسات السياسية س. أ. ماركوف على طبيعة تكنولوجيا «الثورات الملونة»، ما يتم فهمه على أنه «نوع جديد من التقنيات السياسية لتغيير السلطة». وهي نتاج التكنولوجيا الفائقة وعصر العولمة، ونتاج العمليات المعقدة التي تحاكي الثورة الاجتماعية. وبعبارة أخرى، إن الثورات الملونة مجرد محاكاة للثورات.

حسب ملاحظة س. ف. كونونوف المحققة، فإن الثورة الحقيقية لا يمكن تصميمها وصياغتها في شكل مصطنع، إذا لم يكن الجمهور على استعداد لذلك. من الممكن تنفيذ تمرد، أو انقلاب، أو حتى تقليد للثورة، لكن الثورة التطورية حقاً، ستحدث فقط عند

نضوج الجماهير بشكل كامل كما قال لينين. هناك نمطان من سيناريوهات الثورات الملونة، يرتبطان بالانتخابات أو بالمطالبة بتنفيذها في وقت مبكر. الانتخابات- هي الحدث الذي يسمح للمعارضة بإخراج أكبر عدد ممكن من الساخطين إلى الشارع. والاستعداد لها يبدأ قبل فترة طويلة من الانتخابات نفسها. وإذا ما هزمت قوى الثورة الملونة في الانتخابات يبدأ الثوار الملونون حملة جديدة تتهم السلطات بتزوير الانتخابات. وفي حال صمد النظام تظهر العصابات المسلحة المدعومة بقوة من الخارج مع نشر تفكيك بنية أجهزة الدول، وتنظيم انتقال أجهزة الشرطة وقوى الأمن إلى جانب الملونين واحتلال المباني الرسمية. «إيلينا باناماريوفا، أسرار الثورات الملونة، مركز كاتيون للدراسات الإستراتيجية 2016».

يؤدي التناقض بين الطبقات العاملة ورأس المال إلى حدوث الإضرابات العمالية ونشوء الحركات الشعبية الاحتجاجية. وتعلم المراكز الإمبريالية أن «البل سيصل إلى ذقنها»، لذلك تُنفذ خدعة حربية ناعمة عبر تحالف وزارات الدفاع والمنظمات غير الحكومية بهدف ركوب حركات الاحتجاج وصناعتها ومحاكاة حركات الاحتجاج نفسها، لمنع حدوث الثورات الحقيقية التي تخاف منها.

## ■ إيفان علي

معدية للولايات المتحدة وحلف الناتو.

**صورت وسائل الإعلام الغربية أن الثورات الديمقراطية هي شعبية ضد الزعماء المستبدين والنظم السياسية البائدة لكن الحقيقة أبعد ما تكون عن تلك الفرضيات**

## محاكاة الثورات ومنع حدوثها

صورت وسائل الإعلام الغربية أن الثورات الملونة هي ثورات ديمقراطية شعبية ضد الزعماء المستبدين والنظم السياسية البائدة، لكن الحقيقة أبعد ما تكون عن تلك الفرضيات الطوباوية المتخيلة. فقد زرعت الثورات الملونة محميات أمريكية على حدود روسيا والصين «جريدة قاسيون العدد 435 السبت 9 كانون الثاني 2010».

وهكذا حركت منظمات غير حكومية ومعاهد حقوق الإنسان ومنظمات «الأوتوريين» ونقاط الاختراق الاستخباراتية، ونقاط وثغرات الفساد الداخلي، الثورات الملونة في عدد من بلدان العالم على حدود روسيا والصين أو في مناطق تركز ثروات العالم، مثل:

الثورة الصفراء في الفيليبين 1986 ثورات الغناء في جمهوريات البلطيق الثلاثة 1989، الثورات المخملية في تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا وهنغاريا وألبانيا وبولونيا ويوغسلافيا 1989-1990، مظاهرات موسكو 1991، ثورة البلدوزر في صربيا 2001، الثورة الوردية في جورجيا 2003، الثورة البرتقالية في أوكرانيا 2004، ثورة الزنق أو ثورة السوسن في قرغيزيا 2005، ثورة الأرز في لبنان 2005، الثورة البنفسجية في العراق 2005، الثورة الزرقاء في الكويت 2005، ثورة الجينز في روسيا البيضاء 2006 ثورة الزعفران في بورما «ميانمار» 2007، الثورة

نجحت الولايات المتحدة في استخدام الثورات الملونة بنجاح في فترة هيمنها على العالم، وعند بدء تشكل التوازن العالمي الجديد، لم تستطع الثورات الملونة تنفيذ كامل برنامجها المعتاد، حيث بدأت تظهر الكوابح الروسية والصينية لإطفاء الحرائق الأمريكية.

## إستراتيجية البلقان العالمي

تنفيذاً للإستراتيجية الأمريكية التي سماها بريجينسكي «البلقان العالمي»، عملت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية الرئيسية على نشر «الديمقراطية والحرية» في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، لاعبة دوراً أساسياً في التحريض على ما أطلق عليه اسم «الثورات الملونة» التي أوصلت قادة دُمى موالين للغرب للدفاع عن مصالحه الاقتصادية والإستراتيجية في الهيمنة.

قال أندرو غريغن مارشال الباحث ومدرس الاقتصاد السياسي والتاريخ في جامعة سيمون فريزر: إن الثورات الملونة أو الثورات الناعمة خدعة حربية رئيسية تفرضاها الولايات المتحدة زعيمة ما يسمى «النظام العالمي الجديد»، وتكتيك سياسي لأمريكا وحلف الناتو، للتوسع السياسي الخفي إلى حدود روسيا والصين للسيطرة على الموارد الاقتصادية، ومنع نمو سلطة

# حلب.. كوارث انهيارات الأبنية واستجداء الواجبات



استفاقت مدينة حلب مجدداً على خبر كارثي مفرج، وذلك صباح يوم السبت 2018/2/2، فقد انهار بناء سكني ماهرول في منطقة صلاح الدين في حلب القديمة، كان نتيجته وفاة 11 شخصاً.

## ■ مراسل قاسيون

وبحسب وسائل الإعلام فقد انتهت عمليات الإنقاذ التي استمرت لساعات، وكان نتيجتها إنقاذ شخص واحد، مقابل العثور على 11 جثة من الضحايا جراء انهيار البناء السكني المؤلف من 4 طوابق.

## ليست سابقة

الجديد في الحدث الكارثي هو تسجيل المزيد من الضحايا الأبرياء جراء انهيار الأبنية في حلب، علماً أن الكارثة الأخيرة لا يمكن اعتبارها سابقة فريدة من نوعها، فقد سبقها تسجيل العديد من حوادث الانهيار للأبنية المأهولة وغير المأهولة في العديد من المناطق في المدينة، حصدت معها العديد من الضحايا والإصابات، بالإضافة إلى الأضرار المادية الأخرى والخسارة في الممتلكات، والتي يمكن اعتبارها أضراراً جانبية صغيرة مقابل الأرواح التي زهقت نتيجتها. فعلى الرغم من قدم ملف الأبنية المتصدعة في حلب القديمة، ومناطق المخالفات والعشوائيات عموماً، وعلى الرغم من كل الكوارث التي سجلت خلال الأعوام الماضية، والتي زادت خلال الأعوام الأخيرة وخاصة بعد بدء عودة الأهالي إلى هذه المناطق، وعلى الرغم من كل الحملات الإعلامية بعد كل كارثة من هذه الكوارث، تنبيهاً من المخاطر المحتملة واستجداءً لتحمل المسؤولين والقيام بالواجبات، إلا أن واقع الحال يشير أن لا حياة لمن تنادي، والنتيجة هي استمرار الكوارث مع استمرار وجود المخاطر

وتوقع المزيد من الكوارث والإصابات والضحايا المسجلة بنتيجتها.

## ضحايا الاستغلال

المواطن المفقر الباحث عن مأوى في ظل محدودية وانعدام خياراته بالسكن المناسب فنياً وهندسياً وصحياً، بسبب غياب سياسات السكن والإسكان الحكومية ومحدوديتها، كان قد لجأ طيلة العقود الماضية لسماحة العقارات والأبنية في مناطق المخالفات والعشوائيات، والرضوخ لشروطهم الاستغلالية سواء على مستوى المواصفات الفنية والهندسية وشروط السلامة، أو على مستوى الأسعار، بالإضافة إلى معاناته طبعاً على مستوى الخدمات العامة في هذه المناطق، وسوء البنية التحتية فيها، وخاصة شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء. هذا المواطن أصبح الآن يدفع ضريبة

مهامها وواجباتها في ظل تقاذف المسؤوليات بين المحافظة والبلديات، وصولاً للمخاتير الذين أنيطت بهم بعض المهام على هذا المستوى، فهو حديث ذو شجون، فواقع الحال مع استمرار الكوارث يشير إلى أن جزءاً هاماً من المسؤوليات والواجبات على هذا المستوى مفقود، والنتيجة طبعاً هي هذه الحال من الكوارث المتكررة التي يذهب ضحيتها المواطنون بلا مبالاة. ترى هل من جدوى من التنبيهات والتحذيرات والاستجداءات المتجددة لتحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات حرصاً على سلامة وحياة المواطنين، أم أننا سنستفيق مجدداً على أنباء الكوارث؟ وإلى متى سيبقى المواطنون عرضة للاستغلال والنهب والمخاطر المهددة للحياة على مستوى حقهم بالحصول على السكن اللائق والصحي؟

هذا الاستغلال على حساب حياته وحياة أفراد أسرته التي أصبحت مهددة بالخطر، بسبب تضرر الأبنية بنتيجة العمليات العسكرية التي جرت في هذه المناطق، وتوصيفها بين المدمر جزئياً أو كلياً، واضطراره للعودة إليها بعد نزوحه عنها هرباً من بدلات الإيجار المرتفعة التي كان يتكدها، دون عمليات الكشف الهندسي والفني عليها للتأكد من سلامتها بالشكل الجدي المطلوب، خاصة بعد أن تعرضت البنية التحتية لشبكات المياه والصرف الصحي فيها لأضرار كبيرة، تسربت معها المياه لأساسات الأبنية المتصدعة أصلاً والمستهلكة بعمرها الافتراضي، ناهيك عن عيوبها التصميمية والهندسية التي يغلب عليها طابع النهب على المستوى الإنشائي.

## تقاذف مسؤوليات

أما الحديث عن لجان السلامة العامة

واقع الحال  
يشير أن لا حياة  
لمن تنادي،  
والنتيجة هي  
استمرار الكوارث  
مع استمرار  
وجود المخاطر  
وتوقع المزيد  
من الكوارث  
والإصابات  
والضحايا  
المسجلة  
بنتيجتها

## طلاب الدراسات العليا والمواجهة الحامية

ما زالت مشكلة طلاب الدراسات العليا في الاختصاصات الطبية والأطباء المقيمين، بسبب القرار الذي يقضي بإضافة سنة ميلادية تحت اسم «سنة امتياز»، واعتبارها شرطاً للحصول على البورد السوري، تتفاعل بين أوساط الطلبة والجهات ذات العلاقة.

## ■ مراسل قاسيون

بحسب الطلاب فإن القرار ظالم ومفاجئ، وهو يضاف لغيره من القرارات الظالمة الأخرى التي طالت الطلاب في المرحلة الجامعية خلال السنوات الماضية، ويطلبون بالغاءه، ليس لكونه ينعكس سلباً عليهم فقط، بل لكونه مخالفاً أيضاً.

## أصوات الاعتراضات توحدت

غالبية الطلاب اعترضوا على مضمون القرار، ورغم كل ما قيل رسمياً من مبررات ومسوغات إصداره، والتي تم تحميل بعضها الطابع الوطني كنوع من المزاودة على هؤلاء بحسب رأي الكثير منهم، فهم أصلاً لم يمتنعوا عن تقديم كل ما يمكن تقديمه من قبلهم خدمة



وبناء على الشكاوى التي وردتنا دعا الاتحاد الوطني لطلبة سورية إلى الإسراع بتشكيل لجنة من الجهات المختصة لأجل تصويبه، والخروج بصيغة قانونية منصفة للجميع». القضية ما زالت متفاعلة، كما ما زالت مساعي الضغط الطلابي قائمة من أجل إلغاء مضمونه. بانتظار ما ستسفر عنه نتائج الضغوط التي أصبحت أكثر توحداً.

السلبية على طلبة الدراسات والأطباء!.. بأي حق تحرم الهيئة طبياً أنهى فترة التدريب واجتاز الامتحانات من الشهادة بدرجة زيادة سنوات التدريب؟!». وقد اعتبر الاتحاد الوطني لطلبة سورية أن «قرار إضافة «سنة الامتياز» للأطباء متسرعاً وليس صحيحاً، ومخالفاً لأي برنامج اختصاص ويظلم شريحة كبيرة، لأجل ذلك

لجامعاتهم ومؤسساتهم والجهات التي يعملون بها، بمقابل حرصهم على حقوقهم التي كان مضمون القرار ينتهكها. وقد ضم الاتحاد الوطني لطلبة سورية صوته إلى صوت هؤلاء، حيث تداولت وسائل الإعلام عنه ما يلي: «يبدو أن موضة القرارات العشوائية والارتجالية هي السائدة هذه الأيام، وأخرها قرار الهيئة السورية للاختصاصات الطبية، التي فاجأت طلاب الدراسات في الاختصاصات الطبية والأطباء المقيمين في عدد من الوزارات بقرار أقل ما يقال عنه بأنه جائر، وجاء في توقيت غير مناسب، والقرار يقضي بإضافة سنة ميلادية كاملة إلى جميع الاختصاصات الطبية بما فيها الصيدلة وطب الأسنان تحت اسم «سنة امتياز» التي اعتبرها القرار شرطاً للحصول على البورد السوري، وهنا تكمن المشكلة التي تنسف جهود سنوات بلمح البصر.. قرار سنة الامتياز للأطباء «المشكلة» أو الصدمة كما وصفه الطلبة أثار ضجة كبيرة كونه غير قانوني، لكن الجهة التي أصدرته لا زالت مصممة عليه رغم مفاعيله

# التعفيش.. ظاهرة لم تأفل بعد



أن تتم سرقة أجزاء من محولة كهربائية للدولة، في منطقة أصلاً لم تكن ساكنة ولم تفتقد عوامل الأمان طيلة السنوات الماضية، وبهذا الوقت بعد أن بدأت تطوى الصفحة على عمليات السرقة والتعفيش سيئة الصيت، فهو أمر جد مستغرب ويثير الكثير من الدهشة والريبة!

■ عادل إبراهيم

فقد تداولت بعض صفحات التواصل الاجتماعي بتاريخ 2018/2/2، خبراً يقول: أنه تم سرقة أجزاء من محولة كهرباء في ضاحية قدسيا الجزيرة D2، وقد باشرت ورشات الطوارئ بإعادة تأهيل وحدة الكهرباء التي سرقت، كما تم إرفاق بعض الصور مع الخبر المتداول.

المتابعة.

والأكثر استهجاناً، بحسب بعض الأهالي في المنطقة، هو ترك باب المحولة مفتوحاً، برغم تكرار مطالبهم بإغلاقه، ليس خشية سرقتها فهو أمر لم يكن واردًا بباليهم، بل خوفاً على الأطفال الذين قد تدفعهم حشيتهم وفضولهم وحبهم للعب للدخول إليها وما قد يحمله ذلك من مخاطر عليهم، وعلى الرغم من ذلك لم تتم الاستجابة لهذا الطلب!

«بعض الظن إثم»

لا شك أن عمليات السرقة والتعفيش تعتبر خارجة عن القانون، كما أنها منبوذة اجتماعياً وأخلاقياً، وهي كمارسرات ارتبطت طيلة السنوات الماضية بالمناطق الساخنة وغير المستقرة أمنياً وغير المأهولة غالباً، حيث لم تسلم منها أية منطقة، مع بعض الاستثناءات التي تثبت القاعدة ولا تنفيها، كما لم تُبق في هذه المناطق أي شيء يمكن الاستفادة منه، اعتباراً من العفش المنزلي والأدوات

بين الأسف والاستهجان

المؤسف بالموضوع أن هؤلاء السارقين ربما لا تتعدى غايتهم الطمع بالحصول على بعض الأموال لقاء بعض الكميات من النحاس مما تحتويه الأجزاء المفكوكة من المحولة بعد بيعها، والتي لا يمكن مقارنتها بحال من الأحوال مع ما تكبدته الدولة على المحولة من أجل تركيبها وتشغيلها سابقاً، وما يستكده من أجل صيانتها، ناهيك عن الضرر الذي لحق المواطنين جراء قطع الكهرباء عن بيوتهم. أما المستغرب بموضوع فك أجزاء المحولة الكهربائية وسرقتها هو أن هذه العملية تحتاج إلى وقت وجهد وخبرة، كما تحتاج إلى تسهيلات لوجستية بنقلها من مكانها بعد الفك، فإذا كانت عملية الفك قد جرت خلال ساعات حيث تنعدم الحركة في المنطقة، بحسب ما تم تداوله، فإن نقل هذه التجهيزات يحتاج إلى سيارة نقل، وإلى تسهيلات لوجستية بحال تم نقلها إلى خارج الضاحية، وهو الأمر غير المحسوم، وربما يحتاج

المطلوب وضع اليد على كامل أفراد الشبكات العاملة والمستفيدة والتي اغتنت على حسابنا طيلة السنوات الماضية

المطلوب ضبط الشبكات المستفيدة

ربما المطلوب الآن ليس الكشف عن السارقين ومحاسبتهم فقط، بل لعل الأهم، هو: الوصول لشبكة المسهلين لعملهم لوجستياً، والأكثر أهمية من ذلك هو الوصول للمشجعين الأساسيين من الحيتان الكبار الذين يعملون على تجميع كميات النحاس المنهوب من هؤلاء الصغار لصهره وإذابته، إما لبيعه وإعادة استخدامه داخلياً، أو لتجهيزه خارجياً، أي: وضع اليد على كامل أفراد الشبكات العاملة والمستفيدة والتي اغتنت على حسابنا وعلى حساب البلد طيلة السنوات الماضية، استغلالاً للوضع الأمني الهش الذي كان سائداً بسبب الحرب. ولعل عوامل الاستقرار والأمان التي تزايدت الآن تكون عنصراً مساعداً لإنجاز هذه المهمة، ليس من أجل تكريس هذه العوامل وتعميقها أكثر فقط، بل من أجل الحفاظ على المال العام والخاص الذي استنبح من هؤلاء.

الكهربائية، مروراً بالأدوات الصحية والبلاط والسيراميك، وليس انتهاءً بكابلات النحاس المنزلية والحكومية وحتى محولات الكهرباء الكبيرة العامة. وبرغم الكثير حملات الإدانة ومما قيل حول الشبكات العاملة بهذه العمليات والتسهيلات اللوجستية التي تتلقاها، والثروات الطائلة التي دخلت في جيوب العاملين فيها والمستفيدين منها، على حساب المواطنين وجنى عمرهم وتعيبهم، كما على حساب الدولة والوطن، استمر عمل هذه الشبكات طيلة السنوات الماضية، إلا أن الظن أن هذه الشبكات قد تفككت بفعل استنفاد المناطق التي من الممكن سرقتها وعلى إثر تكريس عوامل الأمان والاستقرار التي أصبحت أكثر اتساعاً بما لا يقاس عما مضى. لكن لعل «بعض الظن إثم»، حيث ما زالت بعض عمليات السرقة تجري بشكل محدود بين الحين والآخر، كان آخرها خبر أجزاء المحولة الكهربائية أعلاه.

## الاستثمار في الدواء ومزيد من الترحيب

■ سمير علي

في الجلسة الحكومية بتاريخ 2018/9/27، وفيما يخص القطاع الصحي، تمت الموافقة على تقديم محفزات للراغبين بالاستثمار في مجال الصناعات الدوائية وخاصة/ أدوية الأمراض المزمنة والسرطانية/ من خلال تقديم المقاسم مجاناً في المدن والمناطق الصناعية والإعفاء من الرسوم والضرائب ومنح كل التسهيلات لإحلال هذه الصناعات التي تصل كتلة إنفاقها السنوية استيراداً إلى 117/ مليار ليرة سورية.

لا شك أن القطاع الصحي من القطاعات الهامة ومن الواجب تقديم كل ما يلزم لتطويره وتوسيع قاعدته وقاعدة الاستفادة منه، وذلك لارتباطه بشكل مباشر بحياة المواطنين وصحتهم ومستقبلهم، والصناعات الدوائية جزء هام من هذا القطاع، ومن الواجب أيضاً حمايتها ودعمها.

استثمار ربحي وليس هبات

الحكومة وحسب مضمون قرارها أعلاه، منحت المستثمرين بهذه الصناعة المزيد من الامتيازات والإعفاءات، بما في ذلك منح المقاسم مجاناً، وكأن هؤلاء المستثمرين يضحون أموالهم في هذه الصناعة كنوع من الهبات، فلا هم يبحثون عن الأرباح ولا من يحزنون، وكل مهم تقديم الأدوية للمحتاجين لها بعيداً عن هواجس الربح على حسابهم، علماً أن قطاع الصناعات الدوائية يعتبر قطاعاً

مستقطباً للاستثمار به بمعدل عن الامتيازات الأخيرة، بدليل عدد المعامل الموجودة، والموافقات التي منحت خلال السنوات القليلة الماضية من أجل إقامة معامل جديدة، بما في ذلك معامل أدوية الأمراض المزمنة والسرطانية، التي رافقها الكثير من التسهيل الإعلامي، الرسمي وغير الرسمي، إلا إذا كانت تلك الموافقات التي تم منحها خلال الفترة الأخيرة من أجل إقامة هذه المعامل تنتظر هذه الجرعة الجديدة من الإعفاءات الرسمية لتباشر أعمالها وتبدأ بالتنفيذ على المقاسم التي ستمنح لها مجاناً من قبل الحكومة، مع غيرها من الإعفاءات المقدمة للمستثمرين سلفاً بموجب العديد من القوانين والقرارات المعمول بها.

فلا يمكن أن نغفل أن الاستثمار في معامل الأدوية، على الرغم من أهمية هذه الصناعة وضرورة دعمها، دافعه ومحركه الرئيسي هو هوامش الربح التي تعود على المستثمرين

بهذه الصناعة بالنتيجة، فهي ليست استثناءً عن غيرها من الاستثمارات بغايتها وأهدافها المرجوة، ومع الجرعة الأخيرة أعلاه من الدعم الحكومي فإن هوامش الربح هذه ستزيد لا شك!

تساؤلات لا بد منها

ربما يجب التذكير بمعامل الصناعات الدوائية التابعة للدولة، ونطرح التساؤلات التالية: ماهي أوجه الدعم التي قدمت لقطاع الصناعات الدوائية التابع للدولة من قبل الحكومة، سواء من أجل



أليس قطاع الإسكان من القطاعات الهامة أيضاً، ألا ينعكس ذلك على قيمة المسكن بالنتيجة، وبحيث تتوسع قاعدة الاستفادة منه لمصلحة الفقراء ومحدودي الدخل؟ أخيراً، يمكن القول: إن المقاسم التي ستمنح مجاناً كحبات حكومية للمستثمرين، لا بد أنها من أملاك الدولة، أي: ملكية عامة بعائدها ونفعها، والحكومة تعتبر هي المؤتمنة عليها، على ذلك فلنا الحق بالتساؤل عن مشروعيتها التصرف بهذه الملكية وبهذا الشكل وفقاً لهذا الائتمان!؟

تذليل صعوبات عمله وإنتاجه، أو من أجل توسيع قاعدة الإنتاج فيه على مستوى الأصناف الدوائية الضرورية والهامة، بما في ذلك أدوية الأمراض المزمنة والسرطانية؟ أم أن الاستثناء والإعفاء والدعم محصور بشريحة كبار المستثمرين فقط لا غير؟ هامشاً، وعلى الطرف المقابل ومن باب المقارنة لا أكثر، نطرح السؤال التالي أيضاً: لماذا لا يتم منح المقاسم مجاناً من أجل إقامة المشاريع السكنية التي تقيمها مؤسسات الدولة نفسها،

## الحجر الأسود واليرموك..

## تباين بالإنجاز وخشية من المستقبل



ما زال أهالي مناطق الحجر الأسود ومخيم اليرموك وجزء من حي التضامن بانتظار تنفيذ العقود الرسمية المقطوعة بشأن عودتهم لبيوتهم، مع تسهيلات هذه العودة على مستوى استكمال ترحيل الأنقاض والردميات، وإعادة تاهيل البنى التحتية، وبدء عودة الخدمات لهذه المناطق، من أجل البدء بعمليات الترميم للمباني والبيوت القابلة للسكن.

## ■ مراسل قاسيون

إلى بيوتهم. هذه المقاييس المتباينة في الإنجاز بالنسبة للمواطنين قد يكون لها «تبريراتها» لدى الجهات العامة، لكن بالنسبة لهؤلاء ما يعينهم في النهاية أن يصلوا لخاتمة للاجال الزمنية المرتبطة بهذه السلسلة، التي طالت على حساب العودة والاستقرار، ولعل الأهم بالنسبة إليهم هو: الخلاص من الاضطراب لدفع بدلات الإيجار الشهري للبيوت التي استقروا فيها مؤقتاً على حساب معيشتهم ومتطلبات حياتهم الضرورية الأخرى.

## سلسلة محكمة

هذه المناطق كانت تعتبر من أماكن الاكتظاظ السكاني داخل دمشق، رغم كون جزء كبير منها يعتبر من المخالفات والعشوائيات التي استقطبت محدود الدخل ومفقر الحال خلال العقود الماضية، وبالتالي فإن إعادة تاهيل البنى التحتية فيها وعودة الخدمات إليها بالتوازي مع تسهيل عودة الأهالي إليها لا يحل مشكلة هؤلاء المتمثلة بالاستقرار واستعادة العافية والنشاط فقط، بل يحل جملة من المشاكل الأخرى على مستوى أحياء ومناطق العاصمة، ومحيطها في الريف القريب والبعيد أيضاً.

فمع كل تصريح رسمي يتضمن الوعود بالعودة والاستقرار يستنشر أهالي وسكان هذه المناطق خيراً، عسى تكسر حلقة من حلقات السلسلة المترابطة أعلاه عبر الإسراع بإنجازها، لكن على ما يبدو أن السلسلة محكمة، ولا حلقة ضعيفة فيها من الممكن اختراقها.

فبحسب بعض المواطنين، على سبيل المثال، آخر ما حرر بالنسبة لمنطقة الحجر الأسود، أنه سُمح للأهالي شفاهاً بالبدء بترحيل الردميات من بيوتهم تمهيداً لتجميعها

فبرغم التباين على مستوى ما تم إنجازه من قبل المحافظة والجهات العامة والبلديات في هذه المناطق، إلا أن العودة ما زالت رهناً بالموافقات، وهذه بدورها مرتبطة بما يتم إنجازه على مستوى ترحيل الأنقاض من الشوارع الرئيسية والفرعية، والتي تقف حائلاً أمام قيام الجهات بإعادة تاهيل البنى التحتية فيها، وصولاً لقيام المواطنين بعمليات الترميم اللازمة والضرورية لبيوتهم قبل السكن فيها، والمرتبطة أولاً بانتهاء عمليات الكشف والمسح لهذه البيوت من قبل المحافظة استناداً لوثائق التثبيت من الملكية، وهكذا في دوامة قد لا تعرف بداتها من نهايتها بالنسبة للمواطنين.

## تباين بالإنجاز

حسب بعض المواطنين التباين واضح، مثلاً بين الشوارع الرئيسية في مخيم اليرموك عنها في الحجر الأسود، حيث تم ترحيل الأنقاض والردميات من الشوارع الرئيسية في مخيم اليرموك، بينما ما زالت كتل وأكوام الردميات تغلق الشوارع الرئيسية في الحجر الأسود كما تسد الحارات الفرعية فيه، بحيث من الصعوبة المرور فيها حتى سيراً على الأقدام، بالمقابل فقد تم إنجاز بعض الأعمال على مستوى توثيق الملكيات في حي التضامن والتثبيت منها مع إعداد الكشوف بأسماء المواطنين تمهيداً لعودتهم بعد الموافقة اللازمة، والبدء بذلك عملياً حيث يبدو حي التضامن قد استعاد جزءاً هاماً من عافيته نسبياً، بينما لم تستكمل هذه المهمة بالنسبة لمنطقة الحجر الأسود، وقس على ذلك بالنسبة لبقية حلقات السلسلة المترابطة أعلاه مما يتطلب إنجازه قبل عودة هؤلاء

إليهم مبالغ مرهقة وظالمة، باعتبارهم كانوا نازحين عن بيوتهم طيلة السنوات الماضية، ومع ذلك فرضت عليهم قيمة استجرار واستهلاك عن هذه السنوات، كيف ولماذا لا يعلمون؟ وبقي أن تقوم الجهات العامة بما عليها تسهياً واستكمالاً لعودتهم، والسؤال المكرر على ألسنتهم: إلى متى، فقد طال الانتظار؟!

أما الخشية المشروعة لديهم فهي مما يجري الحديث عنه والترويج له حول التنظيم والاستثمار في هذه المناطق، أو أجزاء منها قبل عودتهم إليها واستقرارهم فيها، ما يعني ليس المزيد من الانتظار لسنوات طويلة فقط، بل ما يمكن أن تفرضه عليهم شروط الاستثمار والاستغلال في ظل عامل الزمن الثقيل عليهم، خاصة أنهم لمسوا النتائج الشبيهة لذلك في منطقة خلف الرازي.

وترحيلها من الأحياء، علماً أن الدخول إلى الحي ما زال محدوداً ومقيداً، كما أن الوصول للمباني والبيوت فيه الكثير من الصعوبة أصلاً، بسبب إغلاق الشوارع الرئيسية والفرعية بأكوام كبيرة من الأنقاض، فكيف من الممكن القيام بهذه المهمة في ظل انعدام الممكّنات الواقعية لتنفيذها؟ وكأن هذه السماحية هي أحد أشكال رفع العتب لا أكثر، حالها كحال الوعود والعهود المقطوعة والتي لم تتمر حتى الآن!

## طول انتظار وخشية

بعض هؤلاء الأهالي يقول: أنهم أنجزوا ما عليهم من واجبات على مستوى تقديم الوثائق المطلوبة كاملة، اعتباراً من صكوك الملكية وصولاً لصبوط الشرطة، بما في ذلك ما ترتب عليهم من مبالغ لقاء براءات الذمة عن الكهرباء والمياه، والتي كانت بالنسبة

ما زالت كتل وأكوام الردميات تغلق الشوارع الرئيسية في الحجر الأسود كما تسد الحارات الفرعية فيه بحيث من الصعوبة المرور فيها حتى سيراً على الأقدام

## البوكمال.. الضرورات ومشجعات الاستقرار



الاحتياجات والضرورات الحياتية، مع المطالبة بإلغاء موافقات الدخول والخروج، أو التخفيف منها قدر الإمكان والحد من أوجه الاستغلال فيها، حيث تعتبر هذه القضايا وغيرها من المقدمات الضرورية للاستقرار ومن مشجعات العودة، التي يرغب بها جميع الأهالي اليوم قبل غداً. فهل هذه المطالب البسيطة تعتبر عصية عن الحل؟

## مطالب

الأهالي الذين استنشقوا خيراً بزيارات الوفد الحكومي إلى محافظة دير الزور، مع الدعاية المرافقة لهذه الزيارات، لم يلحظوا أي اهتمام بمدينة البوكمال وريفها بالشكل الجذبي المطلوب، بل جل ما حصوه هو بعض الطنّة والرنة المرافقة، وربما هم بذلك لا يختلفوا عن أهالي دير الزور نفسها. وهؤلاء يطالبون باستكمال تاهيل البنى التحتية وإعادة كامل الخدمات إلى المدينة وريفها، بالشكل الذي يلي

## بين الضروري والهامشي

يتساءل الأهالي هل أصبحت المدينة مؤهلة، ولو بالحد الأدنى، من حيث البنية التحتية كالماء والكهرباء والصرف الصحي والهاتف وغيرها؟ وهل جميع الدوائر الحكومية التي تقدم خدماتها للمواطن موجودة؟

أم أن إنشاء ثلاث أو أربع دوائر على مفارق بعض الطرق الداخلية كافية لعودة الأهالي، أو إنشاء بعض الجزر الطرفية لتكون المدينة قد تاهلت فعلاً؟ فبشهادة الكثير من أبناء البوكمال يعتبرون أن ما قامت به بلدية البوكمال من إنشاء الدوائر والجزر الوسطية ودهن الأرصفة الطريفة، لم يكن إلا باباً من أبواب «البروطة والبحرجة» الهامشية التي لا تخلو من عوامل الفساد! حيث يعتبر هؤلاء أن هناك الكثير مما هو أولى من هذه المظاهر التي تنفع للتصوير الإعلامي فقط!

استنشر أهالي البوكمال خيراً بتحرير مدينتهم من رجز داعش منذ أكثر من عام، وحلوا بالعودة إلى مدينتهم، لكن وكما يقال: «راحت الحزينة لتفرح ما لقت مطرح» حيث ما زال حلم العودة قائماً عند أهالي البوكمال وريفها، وبعض العراقيين ما زالت مستمرة وتعيق عودتهم.

## ■ مراسل قاسيون

ولعل حال هؤلاء شبيه بحال أهالي مدينة دير الزور وريفها الشرقي والغربي جنوب نهر الفرات أيضاً، وغيرهم ممن يعانون نفس المعاناة في بقية المناطق على مستوى القطر.

## واقع ووقائع

لكنّ تعود إلى مدينتك البوكمال، لابد من حصولك على موافقات الجهات المختصة ثم موافقة المحافظة أيضاً، وإذا عدت ولم يكن بيتك في المناطق أو الأحياء

المسموح دخولها فكأنك «يا أبا زيد ما غزيت» فلا تستطيع أن ترى أو تعين منزلك، حيث ما تزال الكثير من الأحياء ممنوعاً دخولها. ومن دخل بيته، واستطاع إليه سببياً، من أبناء المدينة لم يجد فيه سوى الجدران جراء عمليات التعيش والسرقة التي طالته بكامل محتوياته، ولو كانت هذه الجدران قابلة للتفكيك لعفشوها أيضاً. وبالرغم من ذلك ما يزال المعنيون يطالبون الأهالي بالعودة إلى المدينة وريفها، وكأنه نوع من ذر الرماد في العيون لا أكثر!

## فيسبوكيات

طغى على فيسبوكيات هذا الأسبوع الطابع التهكمي الذي يحمل ضماً جرعة كبيرة من النقد، وخاصة على مضمون التصريحات الرسمية بالمقارنة مع الواقع المرير الذي يعيشه الناس.

حول الخبر المتداول على الصفحات العامة عن رغبة السورية للتجارة باستيراد خمسة الألاف طن من مادة البطاطا، وردت العديد من التعليقات، منها: «ما بتوصل البطاطا المستوردة إلا ويكون طلع موسم البطاطا عنا وبالتالي بيطلع الموسم عنا وبيطلع أبو المزارع معو».

«أكيد في لعبة كبيره من شان يلعبو أبو المزارع يلي عندو بطاطا ويلعبو بي المواطن يلي غصب عنو عم يشتري كيلو البطاطا ب 350 وما بيعمول شي ..ع أساس نحنا فينا نطمح ب أكثر من بطاطا ب بيض»

على صفحة الحكومة الرسمية على فيسبوك ورد عن لسان رئيس الحكومة: «بعض المخلصين الجرميين وبعض العاملين في الجمارك عرابين المخالفات التي تشوب عمل الجمارك ولن نسمح باستمرار ذلك».

وهذه بعض التعليقات التي وردت على الصفحة نفسها: «خلونا نشوف أفعال .. عقوبات .. حجز على أموال .. كل الدنيا بتعرف تحكي وبتعرف إنه في فساد وعلى عينك يا تاجر ... بدنا أفعال».

«للأسف اجتماعات نوعية دون نتائج ...المواطن ينتظر أفعالاً وليس أقوالاً... مللنا التظير».

خبر متداول على الصفحات العامة يقول: «الإزام أصحاب المطاعم والمنشآت الغذائية والمحال التي فيها مغاسل للزبائن وفي المطابخ بتركيب حنفيات ليزيرية لا تستعمل فيها الأيدي لفتح وإغلاق الحنفيه وعدم الترخيص لأية منشأة جديدة لا تستخدم هذه الحنفيات».

وفيما يلي بعض التعليقات على الخبر:

«أكيد في صفقة حنفيات مثل مافي صفقة بطاريات وليدات ومولدات»  
«يا حرام الظاهر في مستورد لسا صغير وع قندو بدو شوية مساعدة.. العمى ولوووو.. لك بفنادق النجوم التسعة بالعالم ما في هيك الإزام.. فعلاً نحنا سباقين بكل شي.. كلو كرمال صحتك الغالية يا مواطن».

ونختم ببوست متداول على العديد من الصفحات العامة والخاصة يقول:

- هل تزوجت؟  
- إي تجوزت وصار عندي ولدين.  
- الله يخليك ياهن.. بأي صف ولادك؟  
- والله واحد بصف المازوت.. والثاني بصف الغاز..  
وناقل الكفر ليس بكافر

## مورايحة إلا علينا..



شو القصة يا جماعة؟ السوق جانن ع الآخر، ونحن مو مطولين لنحقوق يمكن، لك الأسعار كلها رجعت ترتفع من جديد، من جرزة البقدونس وانتمو ماشيين.

## ■ نوار الحمشقي

قال الدولار ارتفع، طيب ليش ارتفع يا حبابين؟ قال بحجة العقوبات الاقتصادية الجديدة اللي فرضوها علينا وزيادة الطلب عليه، ويمكن في أسباب تانية قديمة مثل العادة هية المضاربة بالعملة.

طيب والحل مع هالحالة، كل شي بيطلع من رقبتنا وع حسابنا نحنا لحالنا بالأخير، لأن التاجر والمستورد والسمسار والفاقد دائماً حصصهم محفوظة، وعندهم مليون طريقة ليحصلوها، ومورايحة إلا علينا.

وقال شو الحكومة حطت خطة بديلة مشان مواجهة العقوبات الاقتصادية على الشعب، والأولويات بالعمل للمرحلة القادمة هية الاعتماد على الذات واستنهاض الموارد لمواجهة سياسات الحصار، وطبعاً كل هالشي مشان التخفيف من آثار العقوبات والحصار اللي عم تظال الأوضاع المعيشية للمواطن.

يعني منيح أنو الحكومة اعترفت بهاد الشي بعدين.. لك أالله شو بدو يحمل ليحمل هالمواطن اللي طول عمرها نتائج العقوبات والسياسات بتظالو ألو وبس،

وبتنسى غيرو.

بس مو كأنو الحكومة تأخرت شوي، لأن الحصار والعقوبات قديمة ومو جديدة، والجديد أنو في جرعة جديدة من العقوبات، ولا كل اللي عايننا كمواطنين خلال السنين الماضية ودفعنا ضربيتو ع مستوى الأوضاع المعيشية ما كانت الحكومة شايفتو وهالا شافتو؟

لك المصيبة مو هون، إذا العقوبات الجديدة اللي عم ينحكي عليها لسا ما دخلت التنفيذ والوضع هيك صار ع مستوى رفع الأسعار بالسوق، وبدينا ندفع ضربيتها مسبقاً ع حساب ضرورات حياتنا ومعاشنا، وكيف وقت التنفيذ، وشو ح يصير بالأسعار وبيحياتنا بعدين دخلكم؟

أما مصيبة المصايب هية وقت يبجي مين يبرر اللي عم يصير بحجة الحكي الحكومي نفسو عن العقوبات والحصار والإجراءات الاحترازية والاعتماد على الذات والذي منو، يعني الحكي الحكومي صار شماعة لرفع الأسعار ولزيادة الاستغلال كمان من اللي ما بيرحمو.

وهالا إذا قلنا أنو الحكومة كبرت بحجر والعقوبات والحصار أكثر من اللازم،

وكانو أول مرة منعرض للعقوبات، وبأنو حكيها وسياساتها من أسباب اللي صار واللي عم يصير ع مستوى الاستغلال والنهب وتدهور المعيشة، ممكن يبجي مين يقول أنو هاد فبركة فيسبوكية مغرضة كمان!.

الخلاصة.. بالنسبة لنا من عمرنا نحنا معتمدين ع الذات سلفاً، بس المشكلة باللي عم يعتمد ع ذاتنا كمان مشان يغتني ع حسابنا، يعني ياريت يتعمم شعار الاعتماد على الذات ويتحاسب كل مين ما عم يعتمد ع ذاتو، باعتبار كلنا مواطنين بهالبلد..

وبالمشرمحي قصة الموارد والبحث عنها والذي منو، مشان نواجه العقوبات والحصار ونعتمد ع الذات فعلاً، بتبدأ بأنو يصير تعديلات بالسياسات الحكومية نفسها من بابها لمحارباها لأن هية السبب بالتمييز بين المواطنين ع مستوى توزيع الثروة اللي مفروض تكون شركاء فيها، وكمان بأنو نحمل مع بعضنا نتائج العقوبات والحصار بعدالة، يعني مو قصة شعارات وشوية إجراءات لا بتقدم ولا بتأخر.. وبقى تيتي تيتي بالنتيجة..

صعبة مو هيك؟

لك أالله شو بدو  
يحمل ليحمل  
هالمواطن اللي  
طول عمرها  
نتائج العقوبات  
والسياسات بتظالو  
ألو وبس، وبتنسى  
غيرو

# ربما يجب أن نخاف على الليرة مجدداً



■ **عشائر عبدالله**

**ارتفع سعر صرف الدولار في السوق السورية خلال الأسبوع الماضي بنسبة قاربت 3% وفق تبادلات السوق المحلية... وأتى هذا الارتفاع مع موجة الحديث عن العقوبات، ولكن أيضاً مع معالم التوجهات الجديدة للمصرف المركزي السوري.**

يسلك مصرف سورية المركزي تباعاً في المرحلة الحالية، سلوكاً «تحريراً» إن صح القول، بإلغاء كافة الضوابط والتقييدات السابقة. فلا مزيد من سياسة «حبس الليرة»، أو تقييد الإقراض، أو تقييد عملية سحب وإيداع أموال الحسابات بالقطع الأجنبي. إضافة إلى اتجاهه نحو تخفيض سعر الفائدة، وإلغاء تقييدات وضوابط عملية الإقراض.. وإلى ما هنالك من سياسات نقدية يرى البعض أنها تقيد حركة الأموال والقطاع المصرفي.

## «إجراءات تحريرية»

صرح حاكم المصرف المركزي أمام الجمعية البريطانية: «أنه منذ أيلول 2018 وحتى الآن تم تبني سياسة... اعتماد إجراءات بناء الثقة من خلال إعادة النظر بالقرارات السابقة التي شكلت قيوداً على النشاط الاقتصادي، مثل حبس النقد والعمل على إزالة الاختناقات، والعمل على امتصاص السيولة من خلال طرح أدوات نقدية، مثل شهادات الإيداع وأذونات الخزينة».

كما أصدر المصرف المركزي التعميم رقم ل/ص/ 507/16، الذي يتضمن مطالبة جميع المصارف العاملة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل تعاملات المواطنين مع المصارف، ولاسيما حرية عمليات إيداع الأموال وسحبها بالقطع الأجنبي. وقلل المصرف التجاري من الكفالات المطلوبة ملغياً الرهن العقاري ومطالباً بكفالة مالية. يأتي هذا ضمن سياق ما يسمى السياسة النقدية «التحريرية»، فالمركزي يتجه في السياسات المحررة من القيود هذه، إلى زيادة جذب الأموال السورية أو الاستثمارية عموماً من الخارج إلى سورية، ومنحها الطمأنينة بأن المركزي «لن يتدخل كثيراً» وهي واحدة من سياسات التسويق الليبرالية لجذب الأموال.. فالهدف الأساسي لسوق المال السورية اليوم، لا يزال الأموال السورية في المصارف اللبنانية التي يضعها القطاع المصرفي السوري نصب عينيه، والتي ترتفع تقديراتها إذ



يكون النشاط الاقتصادي الحقيقي مقيداً، بفعل كل ظروف العقوبات والدور الحكومي الذي يعتزل الإنتاج ويمتهن الخطط والبحث والندوات، وأخيراً في ظرف البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص في سورية حالياً، حيث أعلى مستوى من التمركز والاحتكار، وحيث يسود منطق حيطان السوق الذين ينشطون في قطاعات العقارات والاستحواد والمال.

ربما يحق لنا أن نخاف على الليرة مجدداً، لأن استقرارها في العامين الماضيين ارتبط تحديداً بتقييد نسبي لكثلة السيولة بالليرة، والجو الإيجابي الذي ساد مع التحسن النسبي في الخدمات، والذي أوقف إغراء النشاط المضاربي على العملة، وأوحى بحركة النشاط الاقتصادي... وطالما أن حركة النشاط الإنتاجي لا تجد من يدفعها جدياً، فإن الليرة تصبح أضعف، والأموال تصبح مضاربة أكثر.

كهذه تحديداً، ينبغي تقييد الحركة لمنع المضاربة.

إن التحرير النقدي ينبغي أن يتبع تأمين ضرورات قدرة النشاط الاقتصادي على الإقلاع. الأمر الذي لم يجر بعد، والذي يتطلب بالحدود الدنيا تأمين الوقود وبعض البنى التحتية وتوسيع قدرات المال العام... والذي يتطلب تحفيز الإقراض الإنتاجي، الذي لديه أعلى معدلات فائدة، ففي كتاب بين وزارة الصناعة والمصرف الصناعي والاتحادات المعنية يتبين أن فوائد قروض الصناعيين تتراوح بين 10-12%.

يبدو هذا السير نحو التحرير النقدي مريباً، لأنه يذهب في اتجاه أن تفتح الحكومة حركة الليرة، وأن تحفز الطلب على الدولار، بطرحها لسندات الخزينة وشهادات الإيداع بالقطع الأجنبي. وكل من هذا وذلك يؤدي إلى تراجع قيمة الليرة، وتحديداً عندما

**الأموال عندما تصبح حرة، في ظروف يصعب فيها الحركة ضمن النشاط الاقتصادي، تتحول حكماً للنشاط في مجال تبيض الأموال، والمضاربة!**

أصبحت تتراوح بين 20 وصولاً إلى 50 مليار دولار، في آخر تقديرات أحد أعضاء مجلس الشعب السوري.

## التحرير يعني تحكماً أقل

قد تبدو مفردة «إلغاء القيود» مشجعة وإيجابية، ولكن ينبغي التدقيق أكثر.. فالإلغاء التقييد في السياسة النقدية، يعني إعطاء المصرف المركزي السوري دوراً أقل في عملية إدارة الأموال والنقد، وفي التأثير على سعر الصرف، وفي التأثير على توظيف الأموال، بل وفي التأثير على اليات وعمليات التداول.

فالأموال عندما تصبح حرة، في ظروف يصعب فيها الحركة ضمن النشاط الاقتصادي، تتحول حكماً للنشاط في مجال تبيض الأموال، والمضاربة! لأن الأموال إن توقفت.. خسرت، وينبغي خلق حركة وهمية إن لم تكن هناك إمكانية للنشاط الفعلي. وفي أوقات

## الاعتماد على الذات وعلى «الجمعية البريطانية»

**ضج الإعلام المحلي ليومين متتاليين بالنشاط الحكومي المحموم، والحضور المكثف في المؤتمر الثالث للجمعية البريطانية- السورية... الذي يناقش «الرؤية الوطنية المتكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية» بضيافة الجمعية.**



أيام من جلسة «الاستنفار القصوى» في مجلس الوزراء، وإقرار لائحة المهام الاستثنائية، للاعتماد على الذات..

وتأتي هذه الفعالية رفيعة المستوى بتاريخ 1-2-2019، وبعد عشرة أيام من فرض آخر العقوبات الأوروبية على سورية، وبعد ثلاثة

بين الحكومة والمواطن السوري، ليكون حواراً شفافاً، ويضع حلولاً للمشكلات التي تنعكس على حياة الناس.. معتبراً أن الحكومة «ورغم غياب خطة شاملة لتعاملها مع الأزمات، وغياب سياسة فعالة لضبط الأسواق... إلا أنها وعت هذه المرحلة وبناء عليه وضعت البرنامج الوطني التنموي للنهوض بالاقتصاد في المرحلة القادمة».

ليشرح للحضور بأن: «الغاية من هذا المؤتمر هي مناقشة هذا البرنامج الواعد، وتبني هذه الخطة وربطها مع ما يمكن إنجازه من توصيات الجمعية السورية البريطانية في مؤتمريها السابقين، عبر خطوات ملموسة على أرض الواقع». حيث يتبين بأن الجمعية معنية بتحضير هذا البرنامج مع الحكومة السورية، منذ إعادة مؤتمراتها في سورية في عامي 2017-2018.

المنبع: كما ألقى حاكم المصرف المركزي محاضرة بعنوان «السياسة المالية والنقدية»، وناقش المستشارون السياسيون واقع التعليم العالي، وهجرة العقول وغيرها. وتحدث رئيس هيئة تخطيط الدولة عن كيفية إصلاح القطاع العام. أما على الطرف الآخر كان رئيس الجمعية، رجل الأعمال السوري الذي يحمل الجنسية البريطانية، والذي افتتح الحديث في المؤتمر. مشيراً إلى أنه يعطي فرصة للقاء

ضم المؤتمر أعضاء من الرئاسة السورية للجمعية، وحضرته الحكومة «بقضها وقضيضها» كما يقال... من رئيس الحكومة إلى حاكم المصرف المركزي إلى رئيس هيئة التخطيط، مروراً طبعاً بممثلين رفيعين عن الخارجية السورية والمستشارين السياسيين. وأطلقت الحكومة في هذا المنتدى المقام على مدرج جامعة دمشق، ما أسمته: «البرنامج الوطني التنموي لسورية ما بعد الأزمة»، وطرحت للنقاش من على هذا

## «الاكتفاء الذاتي»

## 14 مليار ليرة شهرياً لاستيراد القمح!

## زائد ناقص +

كهرباء دمشق  
10000 ليرة من المشترك في  
الدورة!

قيمة فواتير الكهرباء التي حصلت عليها الشركة العامة لكهرباء دمشق، خلال الأشهر الـ 11 الأولى لعام 2018: 32,6 مليار ليرة: 11 مليار منها من الجهات العامة، والباقي من القطاع الخاص.

عدد المشتركين الإجمالي في دمشق: 608 آلاف مشترك، يسددون يومياً 97 مليون ليرة ثمناً للكهرباء، وبوساطة تسديد للاشتراك في الدورة، يقارب 10 آلاف ليرة، وهو وسطي منخفض بالقياس إلى النشاط التجاري والخدمي الكبير والمتمركز في دمشق.

وقد ارتفع الطلب على الكهرباء في محافظة دمشق خلال الفترة الماضية إلى 950 ميغا من مستوى 700 ميغا، وهو ما يشكل نسبة 21% تقريباً من الإنتاج المقدر بحوالي 4500 ميغا واط في نهاية العام الماضي.

فإذا ما كانت نسبة التحصيل متقاربة مع نسبة الطلب، فقد يعني هذا أن تحصيل الكهرباء العام على مستوى البلاد قد يصل إلى 160 مليار ليرة...



## 38% من الغاز لدمشق وريفها

أشارت تصريحات لهيئة المنافسة أن الاحتياج اليومي لدمشق وريفها من أسطوانات الغاز تبلغ 50 ألف أسطوانة يومياً، وهو ما يعادل 38% من إجمالي احتياجات البلاد البالغة 130 ألف أسطوانة.

25-35 ألف أسطوانة توزع في ريف دمشق المأهول بالسكان، بينما يوزع في دمشق 15-20 ألف أسطوانة.

حيث تنتج وحدات التعبئة المحيطة بالعاصمة حوالي 20 ألف أسطوانة يومياً: 15 ألف في القطيفة، و5 آلاف في جمرايا.

وكان تقرير هيئة المنافسة قد أورد سبباً جديداً لازمة نقص الغاز، متحدثاً عن أسباب داخلية تعود لإعادة تأهيل حقول الغاز الرئيسية في صدد وحصص والريف الغربي لدير الزور، أدى إلى انخفاض وارد وحدات التعبئة المركزية والفرعية من مادة الغاز السائل بنسبة 30-40% وهو ما لم تذكره التصريحات الرسمية قبل هذا خلال أزمة الغاز!



انتبهت الحكومة في الأسبوع الماضي إلى العقوبات المطبقة على سورية، وبدأت الحديث عن خطة استراتيجية لمواجهة العقوبات، بل حتى الحديث عن الاكتفاء الذاتي...

## ليلي نصر

«وعلى سيرة» الاكتفاء الذاتي، تبين بأننا نستورد ما معدله 90 ألف طن من القمح كل شهر تقريباً. حيث استوردنا خلال عامي 2017-2018 ما يقارب 2,2 مليون طن من القمح الطري...

تستمر في 2019 عمليات استيراد القمح كل شهرين بالمناقصات، من مصادرها الأساسية: روسيا، أو رومانيا أو بلغاريا. وبسعر 270 دولاراً للطن، وفق تصريحات لمدير المؤسسة العامة لتجارة ونقل الحبوب يوسف قاسم. وهو ما يعني دفع قيم تقارب حوالي: 55 مليون دولار للمناقصة، وحوالي 14 مليار ليرة كل شهر خلال 2019، لمستوردي القمح!

وبالمقابل وعلى صعيد الإنتاج المحلي، فيكثر الحديث عن عوائق إنتاجية، فمثلاً صرحت الحكومة بأن خطة زراعة القمح قد نفذت بنسبة 70% للعام الحالي. وتحديث المزارعون في منطقة الغاب عن تأخر توزيع بذار القمح، وتوزيع قرابة نصفها فقط... الأمر الذي كان

واحداً من أسباب ارتفاع معدلات زراعة الخضار الشتوية في منطقة الغاب بنسبة 200% تقريباً.

إذ زاد المزارعون زراعة الخضروات الشتوية عوضاً عن القمح، مثلما عوضوا خسارتهم بالقمح باستبداله بالكمون والكزبرة والحببة السوداء وغيرها من المنتجات التي يشتريها التجار المحليون لغاية التصدير.

## لماذا لا يتوسع إنتاج القمح؟

أما لماذا لا يتم توسع زراعة القمح محلياً واستعادة مساحاته السابقة، بعد تحرير مناطق واسعة في ريف حلب على سبيل المثال أهم مناطق زراعته وأوسعها بعد الحسكة؟ أو لماذا لم تتم استعادة قدرة الحكومة على تحفيز المزارعين لتسليمها المزيد من القمح الذي زرعه؟ فهي أسئلة لا تجد لها جواباً، أو حتى نقاشاً علنياً وواضحاً.

فعلى الرغم من أن سعر الشراء الحكومي في العام الماضي أعلى من الأسعار العالمية، فإن كميات القمح المستلمة لم تصل إلى 500 ألف طن. والسبب يكمن، كما يقول المزارعون، بالبيات

التصنيف الحكومية للأنواع التي تخفض السعر المدفوع لهم، وفي عقبات الإتاوات المائلة على طريق نقل القمح إلى مراكز الاستلام الحكومية القليلة، والتي ترفع التكاليف وتعطي المتنفذين حصة. هذا عدا عن ارتفاع كافة التكاليف الإنتاجية، وعدم القدرة على إيصال مستلزمات الدعم للجميع... فإذا لم تدعمك الحكومة، لماذا تباع القمح لها؟! إذ يصبح الأفضل أن تكسح محصولك في أرضك ليأتي التجار ويستجروه، بسعر أقل ولكن «وجع راس» أقل أيضاً.

## العقوبات تصعب الاستيراد

العقوبات الأوروبية الأخيرة بينت أن أحد رجال الأعمال السوريين الكبار المعاقبين مؤخراً، مرتبط بعملية شراء القمح لسورية، العملية التي تتم عبر رجال الأعمال، وليس بالعلاقات المباشرة بين الحكومات وبضمانتها لاستمراريتها، الأمر الذي أصبح يهدد حتى الاكتفاء بالقمح عبر الاستيراد...

فهل فعلاً الوصول إلى اكتفاء ذاتي، فقط بالقمح، عملية صعبة

جداً؟! ولماذا تستسهل الحكومة دفع عشرات ملايين الدولارات من القطع الأجنبي شهرياً، لرجال أعمال قد تطالهم العقوبات بأية لحظة في الظرف الحالي... مما يتسبب باختناقات في المادة الأساسية؟ ألم يكن الأجدي أن تتحول الـ 14 مليار ليرة شهرياً المدفوعة لهذا المستورد أو ذاك، إلى قروض للمزارعين لتخفيض تكاليف مستلزمات القمح، مقابل دعم أسعار الفائدة لهم عوضاً عن دعم سعر القمح؟!

أليست قروض لهؤلاء المنتجين المقيمين في سورية، البعيدين عن أعين العقوبات الغربية، أكثر ضماناً، وأقل مخاطرة، من الوسطاء أصحاب الودائع بالدولار في المصارف الغربية أو غيرها من المصارف التي تستطيع رصدها ومراقبتها؟! في أزمة منتصف الثمانينات، كانت منظومة دعم توسيع إنتاج القمح السوري بمثابة العلامة الفارقة لمواجهة عقوبات ذلك الزمن... بينما العلامة الفارقة لمواجهة عقوبات الأزمة السورية الوطنية الحالية، هي وجوه الأثرياء المستغنيين من العقوبات.

# 142 مليون أوروبي في «خطر الفقر»

تخفي الإحصائيات الأوروبية الرسمية، المستوى المقلق للفقر وعدم المساواة في أوروبا. وبين التصريحات الرسمية والتقديرات الأكاديمية الأخرى، فروقات بملايين السكان.



حتى بالمستويات الرسمية المخففة فإن نطاق الفقر الأوروبي خطير، ويهدد التماسك الاجتماعي والسياسي لأوروبا، هذا ما أشار إليه تقرير الفقر واللامساواة في أوروبا الصادر عن The Friedrich Ebert Foundation المنظمة البحثية التابعة للحزب الحاكم الألماني. يعتمد أكاديميون أوروبيون على آلية تقدير مختلفة منذ عدة سنوات، لقياس الفقر العام واللامساواة على مستوى أوروبا ككل، تأخذ بعين الاعتبار اختلافات الدخل، داخل كل بلد، وبين كل بلد وآخر، ليرتفع وفق الطريقة المعدلة، رقم الفقر العام في أوروبا عن مستوى الإحصائيات الرسمية. تقدر معدلات الفقر في دول الاتحاد الأوروبي وفق الأرقام الرسمية، بنسبة 17,3%، وحوالي 86 مليون مواطن أوروبي تحت عتبة خطر الفقر. ومقابل هذه التقديرات الرسمية عن التقديرات الأخرى لكامل أوروبا تشير إلى أن

النسبة الإجمالية هي 28,2% وحوالي: 142 مليون مواطن أوروبي، من أصل أكثر من 500 مليون، في دول الاتحاد الأوروبي الـ 28. يقيس الأكاديميون عتبة خطر الفقر، عند دخل سنوي: 9670 يورو سنوياً، وقاربة 800 يورو شهرياً. وهي محسوبة على أساس نسبة 60% من الدخل الوسطي في أوروبا، فمن يحصل على أقل من هذا الدخل هو ضمن دائرة خطر الفقر، ومن يتجاوزها فهو خارج هذه الدائرة. ووفق هذا المعدل، فإن كل سكان بعض الدول الأوروبية، وتحديداً في أوروبا الشرقية، هم في دائرة خطر الفقر كما في رومانيا وبلغاريا والدولتين اللتين نسبة 100% من سكانهم يحصلون على دخل وسطي أقل من الدخل الوسطي المقدر لمجمل أوروبا. وترتفع نسبة الفقر في دولة مثل التشيك مثلاً، من 25% وفق الأرقام الرسمية إلى 80% في التقديرات

يقارب 5 أضعاف فقط. أما في عام 2015 فإن تقديرات المركز ذاته، كانت تشير أن الخمس الأفقر في رومانيا، وهي الدولة الأفقر أوروبياً، يحصلون على دخل سنوي لا يتعدى 685 يورو، بينما الخمس الأغنى في أوروبا فيتمركزون في لوكسمبورغ، ويحصلون على دخل سنوي وسطي 74 ألف يورو، بفارق 10 آلاف بالمئة! الجدول التالي يوضح توزيع الدول الأوروبية على نسب الفقر التقريبية لسكانها: \*خطر الفقر: من يحصلون على دخل سنوي أقل من 9670 يورو، وحوالي 800 يورو شهرياً.

المعدلة، وترتفع النسبة في ألمانيا من 16% رسمياً، إلى 20% وفق الأرقام المعدلة. تقسم الحسبة الأكاديمية سكان كل بلد إلى خمس فئات، بنسبة 20% من السكان لكل فئة. ليتبين أن الفقر الأوروبي يتركز بطبيعة الحال في أوروبا الشرقية، ويغال نسباً هامة في دول أوروبية مركزية وغنية مثل: ألمانيا وهولندا وبريطانيا وإيطاليا. أما في تقدير اللامساواة، فإن التقرير يشير إلى أن الفرق بين الدخل الوسطي لأغنى 20% وأفقر 20% على مستوى أوروبا ككل، يقارب عشرة أضعاف، بينما وفق التقديرات الرسمية فإن الفرق بين الـ 20% الأغنى والأفقر

## نسبة السكان الموجودين ضمن خطر الفقر\*

0%	20%	40%	60%	80%	100%
فرنسا- بلجيكا- لكسمبورغ- السويد- فنلندا- الدانمارك- إيرلندا- النمسا- مالطا	إيطاليا- بريطانيا- هولندا- ألمانيا- سلوفينيا- قبرص	إسبانيا	إستونيا- البرتغال- اليونان	لاتفيا- لتوانيا- بولندا- التشيك- سلوفاكيا- هنغاريا- كرواتيا	رومانيا بلغاريا

## بريطانيا تمنع ذهب فنزويلا عنها!



ويتعتبر بنك إنجلترا، وهو البنك المركزي البريطاني، بنكاً مستقلاً عن الحكومة البريطانية، كما أغلب البنوك المركزية عبر العالم. ولكن الإجراء الحالي يوضح تبعية هذا البنك المستقل، للمركز المالي والسياسي الغربي في الولايات المتحدة. ونزع قناع الحيادية هذا عن بنك إنجلترا، قد يعني أثماناً غالية، تطل مصادقية أهم مراكز إيداع الذهب العالمي، الذي تعتبر لندن مركز بورصته وتسعيه العالمي. يذكر بأن احتياطات فنزويلا من الذهب قاربت 150 طناً في مطلع عام 2018، وانخفضت إلى 132 طناً في شهر 11-2018، بعد أن بدأت فنزويلا باللجوء إلى بيع الذهب لشراء المستلزمات الأساسية. وفي الأزمنة الحالية يدور الحديث عن بيع 29 طناً إضافياً إلى الإمارات العربية المتحدة مقابل كاش يورو.

أتى الحجز البريطاني بعد أن طالبت الولايات المتحدة، عبر وزير خارجيتها، أن تحول بريطانيا هذه الأموال إلى رئيس البرلمان الفنزويلي خوان غوايدو، الذي اعترف به الرئيس الأمريكي، كرئيس لفنزويلا، بعد أن أعلن نفسه رئيساً مؤقتاً. إن قيام بريطانيا بهذه الخطوة قد يعني عملياً، إنهاء آخر ميزات الاقتصاد البريطاني على اعتباره مركزاً مالياً عالمياً، يفترض أن يدعي الحيادية.. وهي إشارة إلى كل دولة عبر العالم، لديها مشاكل مع الولايات المتحدة، لتخرج أموالها وذهبها من المركز المالي البريطاني، لأنه لم يعد مكاناً آمناً، وهو مباشرة تحت السيطرة الأمريكية... وفق ما قاله البرفوسور ريتشارد وولف، معتبراً أن هذا واحد من أهم تعبيرات شدة الأزمة في بريطانيا وغيرها، إذ لم تعد تستطيع أن تلعب دور القوة المالية الحيادية.

يحجز بنك إنكلترا على 31 طناً من ذهب فنزويلا، بقيمة 1,2 مليار دولار وذلك بعد أن طالبت حكومة الرئيس الفنزويلي مادورو، البنك المركزي البريطاني بهذه الاحتياطات الفنزويلية المودعة لديه... ولهذا الامتناع أبعاد قد تطل مركز إيداع الذهب العالمي في لندن.

# دعم دولاري كبير والفلاح غير مستفيد!



500 عقد تصديري للحمضيات منذ بداية الموسم، هذا ما كشف عنه مدير هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات، عبر إحدى الصحف المحلية مؤخراً.

## ■ عاصي اسماعيل

وبحسب ما تم الإعلان عنه رسمياً منذ نهاية العام الماضي، فإن تقديم العقود التصديرية للهيئة هو بغاية الحصول على الدعم منها لقاء عمليات الشحن، حيث يتم تقديم مبلغ يعادل 1600 دولار لقاء كل حاوية عبر الشحن البحري للحاويات، ولكل سيارة عبر الشحن البري.

## ملايين الدولارات من الدعم

ما تم الكشف عنه لم يتبين من خلاله ما هي الكميات من الحمضيات التي جرى التعاقد عليها من أجل تصديرها، ولا تنفيذ عمليات الشحن رقمياً بين البري والبحري، لكن الرقم الملفت والبالغ 500 عقد يفتح الشهية لتقريب بعض الأرقام إلى الذهن.

فمن المعروف أن أقل حاوية تصدير بحري لا يقل وزنها عن 20 طناً، وأقل حمولة للسيارات الشاحنة «البرادات» التي تشحن مثل هذه المواد لا تقل حمولتها عن ذلك أيضاً، ومن المتوقع أن يكون كل عقد تصديري مرتبط بحاوية بحرية أو سيارة شحن بري فقط، وهذا يوصلنا إلى أن الكميات الإجمالية من الحمضيات التي جرى التعاقد عليها من أجل تصديرها قد تصل إلى 10 آلاف طن.

أما عن مقدار الدعم المقدم من الهيئة لقاء عمليات التصدير تلك، فهو 800

ألف دولار أمريكي، أي: ما يعادل 348 مليون ليرة، هذا بحال كان سعر الدولار هو 435 ليرة.

## مشكلة فائض الإنتاج فائضة

بالعودة للقرارات النازمة لموضوعة تقديم الدعم، فإن الفترة التي فتحت لتقديم العقود التصديرية للهيئة من المفترض أنها أغلقت مع نهاية العام الماضي، وتنتهي فترة قبول الوثائق والثبوتيات المتعلقة بها حتى نهاية شهر نيسان من هذا العام، وقد تم منح هذه الفترات من أجل تمكين أكبر عدد من المصدرين من الحصول على الدعم،

ما زالت ماثلة أمامه، يدفع ضربيتها السنوية على حساب معيشته بالنتيجة. والسؤال الذي يمكن أن يتبادر للأذهان، من خلال جملة الأرقام أعلاه، وخاصة أرقام الدعم التي يحصدها المصدرين: ترى ما هي حصة المنتجين من الفلاحين من كتلة هذا الدعم الدولار، في ظل استمرار كارثتهم السنوية المتمثلة بفائض الإنتاج، واستحكام التجار بهم وبمحصولهم عبر فرض أسعارهم، فيما تستفيد كل الجهات التي تتعامل مع هذا المحصول؟ هل من عجب من كم الإجحاف بحق هؤلاء أكثر من ذلك؟!.

وذلك بحسب مدير الهيئة. والحال كذلك، فإن الكميات المعدة للتصدير افتراضاً قد تم استنفادها بحسب العقود أعلاه، وهي لا شك تعتبر قليلة بالمقارنة مع كم الإنتاج السنوي والفائض منه، برغم كل ملايين الدعم أعلاه أيضاً. وبرغم دخول السورية للتجارة على خط التسويق الداخلي للموسم، فإنه لم يتعد حتى الآن كمية 5 آلاف طن فقط، علماً أنها هي الأخرى حصلت على دعم مالي لقاء عمليات استرجار الموسم، ما يعني: أن مشكلة فائض الإنتاج السنوي الذي يعاني منه الفلاح

ترى ما هي

حصة المنتجين

من الفلاحين

من كتلة هذا

الدعم الدولار

في ظل استمرار

كارثتهم السنوية

التمثلة بفائض

الإنتاج

## للاتصالات: قدروا ذكائنا وقدموا واجباتكم!



## ■ مراسل قاسيون

وكما هي العادة التي درج عليها المسؤولون، مرة جديدة تطالعنا شركة الاتصالات بأن المواطن هو المسؤول الأول والأخير عن كل ما يمكن تصوره من خلل.

## المشترك سبب

لقد ورد عبر إحدى الصحف الرسمية عن المدير الفني في الشركة بأن «هناك بعض الأعمال يقوم بها المشتركون تؤدي إلى سوء الخدمة منها القيام بتمديدات الشبكة الداخلية الهاتفية ضمن المنزل في مسار التمديدات الكهربائية ذاتها، وكذلك استخدام كبلات هاتفية غير مخصصة لنقل الإنترنت، منوهاً بأن عدداً كبيراً من المشتركين يقع في هذا الخطأ».

وقد أضاف: «إن الفني المختص بمتابعة الأعطال الهاتفية مسؤول عن التمديدات خارج المنزل وليس داخله، متوجهاً بنصيحته إلى المشتركين بأن تكون الخطوط الهاتفية أثناء التمديد بعيدة بمقدار 30سم كحد أدنى عن خطوط الكهرباء كي لا يحصل نوع من التشويش على الإشارة».

المشتركون يقولون إن الخلل بالخدمة لم يكن موجوداً بهذا القدر سابقاً، على الرغم من أن عمليات التوصل والتمديدات الداخلية

لم تحسن جودة خدمة الإنترنت، برغم كل التأكيدات التي قبّلت عن تحسينها، وعن أن المواطنين سيشعرون بهذا التحسن، إلا أن أياً من ذلك لم يتم، بل تراجعت هذه الخدمة أكثر مما كانت عليه سابقاً.

ربما يمكننا القول: إن سوء الخدمة ليس جديداً، كما أن التبريرات أصبحت مستهلكة، ويبقى السؤال: متى سيصبح المواطن محترماً بنظر مقدمي الخدمات، سواء على مستوى الخدمة المقدمة، أم على مستوى تقدير ذكائه، بحيث يتم الحفاظ على حقوقه بقدر ما يتابع بواجباته؟

السرعات المتفق عليها والمدفوع بمقابلها؟

## ذرائع مستهلكة

النتيجة برأيهم: أن التبريرات أعلاه، مع غيرها مما تم التصريح به سابقاً، لا تعدو كونها ذرائع تُساق بين الحين والآخر، اعتباراً من قضية القرش والكبل البحري وحتى الآن.

التي يتم الحديث عنها والتذرع بها لم تتغير عند هؤلاء، وبحسب البعض منهم فإن قمة الخلل الذي من الممكن أن يكون المتسبب به المشترك نفسه أن تتخفف الإشارة نتيجة التشويش عليها بحسب التحليل أعلاه، وهذه الحالة تكون مستمرة وليست منقطعة. فمادام حال القطع النهائي للخدمة وانخفاض

# تهم الليبرالية مردودة عليها



## وجدتها

د. عربوب المصري



«الأنثروبوسين»  
و«تغير المناخ»

المناخ جزء واحد فقط من نظام الأرض. إذا ركزنا على ذلك بمفرده، فسنسيء فهم تعقيد الخطر الذي يشكله التغير الكوكبي غير المسبوق.

«الأنثروبوسين» اسم مقترح على نطاق واسع للحقبة الجيولوجية التي تغطي التأثير البشري على كوكبنا. لكن هذا ليس مرادفاً لـ «تغير المناخ»، ولا يمكن تعقيبه «بمشاكل بيئية». إن الأنثروبوسين يتجسد في الأدلة على أن الضغوط البشرية أصبحت عميقة جداً في منتصف القرن العشرين، حيث قمنا بتفجير آليات الأمان الكوكبية، مرحبين بنظام الأرض الجديد ومرحبين بالأنثروبوسين.

تشير عبارة «نظام الأرض» إلى جميع العمليات الفيزيائية والكيميائية والحيوية والبشرية المتفاعلة في كوكبنا. بفضل تمكينه من قبل تقنيات جديدة لجمع البيانات مثل الأقمار الصناعية ونمذجة الكمبيوتر الأكثر قوة، يعمل علم نظام الأرض على إعادة صياغة كيفية فهمنا لكوكبنا. المناخ هو مجرد عنصر واحد في هذا النظام. إذا ركزنا على ذلك وحده، فسوف نسيء فهم تعقيد الخطر. يساعدنا مصطلح «البيئة» على فهم أنفسنا كجزء من الأنظمة البيئية، لكنه يفشل في التعرف على حداثة وضعنا الحالي. لقد عشنا دائماً في البيئة. فقط في الآونة الأخيرة، بدأنا نعيش في نظام الأرض المتغير الخاص بالأنثروبوسين، وهو يتطلب طريقة جديدة في التفكير.

إن الأنثروبوسين هو تحدّي متعدد الأبعاد. ولا يمكن التنبؤ بمستقبلنا أكثر من أي وقت مضى، مع ظهور ظواهر جديدة مثل: العواصف الضخمة من الفئة الخامسة، والانقراض السريع للأنواع، وفقدان الجليد القطبي. هذا التغيير لا رجعة فيه. تقول ناسا: إن مستويات ثاني أكسيد الكربون (CO2) أعلى مما كانت عليه في أي وقت خلال السنوات 400 ألف الماضية - قبل وجود نوعنا البشري - مما تسبب في تدفئة الجو. المناخ قد تغير بالتأكيد، ولكن أيضاً لديها جوانب أخرى من نظام الكواكب. خذ الغلاف الصخري: يوجد اليوم 193000 «مركب بلوري غير عضوي» من صنع الإنسان، أو ما يمكن أن نطلق عليه «الصخور»، في حين يقارب عدد المعادن الطبيعية للأرض حوالي 5000، في حين أن 8,3 مليار طن من المواد البلاستيكية تغطي الأرض والمياه وأجهزة أجسامنا الداخلية.

ازداد إنتاج المواد الكيميائية الاصطناعية بأكثر من ثلاثين مرة. من بين أكثر من 80 ألف مادة كيميائية جديدة، أجرت وكالة حماية البيئة الأمريكية اختبارات على حوالي 200 مادة فقط لمخاطر صحية بشرية. لا يمثل النظام الأنثروبوسيني المترابط مشكلة، بل هو مازق متعدد الأبعاد. قد يتم حل مشكلة، غالباً باستخدام أداة تكنولوجية واحدة ينتجها خبراء في مجال واحد، ولكن المازق يمثل حالة صعبة تتطلب موارد وأفكاراً من أنواع كثيرة. نحن لا نحل المازق؛ بل نتنقل عبرها.

إن التعاون بين العلماء والقوى السياسية وعلماء الاجتماع والمجتمع هو مفتاح المواجهة مع الأنثروبوسين. التكنولوجيا مهمة، لكن أصعب التحديات ستكون حول كيفية تغيير أنظمتنا السياسية والاقتصادية.

aroub@kassioun.org

كوننا كائنات اجتماعية، فإن المجتمع هو العامل الذي يجمعنا ويحمينا ويؤمن تطورنا «البيولوجي والمجتمعي». وقد تغيرت - مع التطور الحياتي والعلمي والتكنولوجي - تركيبة المجتمع وعلاقاته بمن فيه. العامل الأبرز الذي أثر في تغير هذه العلاقة هو السياسي والاقتصادي الذي أسس لهزيمة اجتماعية وتبادل اجتماعي يومي. من هذه التغيرات نجد التغير في القيم التي تتحدد في المجتمع، وما هو مسموح اجتماعياً، وما هو غير مسموح، المثل الأيسر هو: الملابس وكيفية تغيرها مع تغير المجتمع وسيادة الليبرالية.

مع تطور وتغير الحياة اليومية، تغيرت علاقتنا بالمحيط، وقد يكون اكتسابنا للقيم والمفاهيم وطريقة العيش فيه غير واعية، ولكن ما ننقله من شخص إلى آخر أو من جيل إلى آخر، يحتم إما الاستمرار في نفس دوامة العلاقات أو تغييرها. وتغييرها يعني تخطي المنافسة والتماثل إلى تطوير القدرات الذاتية ضمن التطور الجماعي وتنوعه، التي تبدأ من خلال علاقات النظام القائم، وتتطور من خلاله. وقد يبدو هذا بسيطاً ولكنه يحتاج إلى مجهود جماعي لكي يحدث. ويحتاج إلى تغيير في طريقة التفكير وفي ما نحتاج من الحياة، وما تمثل بالنسبة لنا. فإذا كانت الثقافة تمثل تقدماً وإمكانية للعمل والراحة والسعادة المنتجة، فهي تحتاج إلى مجهود جماعي لكي تصبح هكذا، أي: مشروعاً سياسياً بدلاً عن نظام الاستغلال والتهميش المعنوي. وإذا كانت تمثل السير نحو الشهرة والغنى فإنها تحتاج إلى الاستمرار في نفس طريقة العيش، والمخاطرة بأننا يمكن أن نكون من الفئة القليلة التي تخلق ممتعة بحضرة الوجود في أعلى الهرم، لا في قاعدته حيث السواد الأعظم من البشرية.

مما لم نستطع الحصول عليه، مما هو غير موجود عملياً في حياتنا، لأن للحياة في المجتمع الليبرالي مساراً واحد يقود إلى «السعادة» والغنى، والدول عنه أو عدم تحصيل شيء منه، مثل: الفقر، هو ضعف. فالتماثل هنا يدخل الحياة اليومية عن طريق ضغط المحيط من ضرورة المنافسة، أي: ضرورة التماثل مع الآخرين «الناجحين» لكي نكون أفضل منهم. وعن طريق المسار المتماثل الذي يقود إلى حياة «أفضل». في زرع فكرة المنافسة عند الأطفال عمل لا واع في أغلب الأحيان. والعديد من الأهل يعتبرون ذلك تشجيعاً لأولادهم. ولكن المحصلة هو التسابق الدائم بالمقارنة مع الآخرين وليس بالمقارنة مع ما يمكن لأي شخص القيام به، أي: مع القدرات الذاتية والجماعية. وفي زرع أو التربية على هذه الفكرة، الهوس الدائم بالآخرين، بحياتهم اليومية، المشكلة التي نجدها في العديد من الأطر الاجتماعية. وهذا الهوس في الآخرين وفي ما لم أستطع الحصول عليه يؤدي إلى منطق: إما معي أو ضدي. لأن الوجود في منافسة دائمة يحتم مجموعتين، مجموعة مع ومجموعة ضد.

مثل النشاط الواعي أو المشاعر أو أي عنصر من عناصر الإدراك والوعي. ولكن في مجتمع حيث يتربى الفرد فيه على المنافسة، وعلى المقارنة بينه وبين الأطفال الآخرين، وعلى المقارنة بينه وبين الأبطال الخارقين، والمشاهير، وحتى الحيوانات في الرسوم المتحركة، تسود المنافسة كأساس في العلاقات الاجتماعية. لأن الوصول إلى ما يجب الوصول إليه هو دائماً بالمقارنة مع الآخرين، وليس انطلاقاً من الذات وإنتاجها. وهذه الانطلاقة من الذات، من الواقع والممكن، هو ما تنهم به الليبرالية الاشتراكية بالشمولية، وبعدم تقدير العنصر الذاتي في الأفراد. وهو، أي: الشمولية، تماماً ما تفعله الليبرالية التي لا تعترف بالعنصر الذاتي عند الأفراد إلا من خلال المنافسة وإلا من خلال مسار واحد للجميع، على الجميع أن يخوضوا طريقة الحياة نفسها للوصول إلى «السعادة»، هذا مع أطر محددة للشخصيات والمظهر والحياة اليومية. ومع المنافسة يأتي التماثل، الذي يشكل طريقة لا واعية في التشبه بالغير وحماية النفس من الضعف، أي: حماية النفس

## مروى صعب

واليوم يعيش العالم بأسره إما في مجتمع ليبرالي أو تحت تأثيره، من المحتمل أن كوريا الشمالية هي الدولة الوحيدة التي لم تتأثر بالليبرالية بعد، وظروف الحصار سبب في ذلك. أما من مميزات المجتمع الليبرالي فهي المنافسة العالية التي تسود فيه، وعلى أساس هذه المنافسة تقوم فيه العلاقات الاجتماعية، تصطبغ معها تفكاً وانتهازية عالية، كون هذه العلاقات تسود بحسب ما هو مطلوب منها، وبحسب مستويات المنافسة السائدة فيها. هذا ليس بملق، فالانتهازية والتفك والمنافسة في العلاقات الاجتماعية ليست مطلقة وعامة ولكنها تشكل قسماً كبيراً من طابع العلاقات. وحتى لو انطبعت العلاقات الاجتماعية بتجانس ما في مكوناتها راهناً، إلا أن هذا التجانس قائم على المصلحة المشتركة الضيقة وليست العامة. وبالطبع كوننا لا يمكن أن نعيش خارج المجتمع فنحن نحتاج إلى الوجود الاجتماعي لكي يتطور إدراكنا ووعينا، فاللغة مثلاً نكتسبها لأنها طريقة التواصل مع المحيط، ومن دون هذا المحيط لا يمكن لنا أن نتعلم الكلام، تماماً

# «إينستكس»: ضربة أوروبية للعقوبات الأمريكية



تزال تتوهم في قدرتها على فرض ما تريد، فبعد الإعلان عن الآلية الأوروبية الجديدة، كرر المتحدث باسم الخارجية الأمريكي موقف بلاده، «بأن الكيانات التي تستمر بالانخراط في نشاطات خاضعة للعقوبات ضد إيران، معرضة لعواقب وخيمة قد تشمل فقدان القدرة على الوصول إلى النظام المالي الأمريكي، والقدرة على التعامل التجاري مع الولايات المتحدة، أو الشركات الأمريكية». وأن الوزارة «تتابع عن كثب» التقارير الخاصة بالآلية الأوروبية للحصول على تفاصيل حول ما يمكن أن يحدث بالضبط، وفي وقت سابق كانت قد صدرت تحذيرات من الإدارة الأمريكية بأن واشنطن ستفرض غرامات وعقوبات على الاتحاد الأوروبي في حال حاول الالتفاف على العقوبات ضد إيران. لكن هل ستنجح الإدارة الأمريكية فعلاً في تنفيذ تهديداتها وعقوباتها؟

لا شك أن الأهمية السياسية لـ «إينستكس» تفوق أهميتها الاقتصادية، فهي تعكس خطوة إلى الأمام في استقلال سياسة أوروبا الخارجية عن الولايات المتحدة، وتمثل إمكانية للالتفاف على وسائل العقاب الأمريكية، وتأريض جدواها.

وهو الأمر الذي يؤكد من جديد على تراجع واشنطن، وازدياد عزلتها، وهو ما يعني في نهاية المطاف أن الأفق أصبح مفتوحاً أمام تغييرات جذية على مستوى العالم، وعلى المستوى الإقليمي والمحلي. إن سياسة الولايات المتحدة أصبحت في حالة يرثى لها على أكثر من صعيد، وانعكست عليها مزيداً من المشاكل، وهذا ما سيدفع الولايات المتحدة إلى المزيد من الانكفاء وتغيير سياساتها.

والقانونية لتفعيل هذه الآلية، بما يشمل العمل مع إيران لإنشاء الهياكل النظرية اللازمة. الأمر الذي أكد عليه نائب وزير الخارجية الإيراني، عباس أرغنتشي، بالقول: بأنه يجب على إيران أن تنشئ شركة رديفة خاصة بها لكي تتجح خطة التجارة.

من جهة أخرى أشار البيان إلى أن الآلية الجديدة «ستعمل وفق أعلى المعايير الدولية في إطار قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الالتزام بعقوبات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة» وأن المجموعة تدعو إيران إلى تطبيق التزاماتها المتعلقة بهذا الخصوص.

وكما أكدت مجموعة الدول الثلاث على عزمها توسيع «إينستكس» لتشمل دولاً أوروبية أخرى، فإن الآلية الجديدة تتيح - لأطراف غير أوروبية أيضاً، ممن يرغبون بالتجارة مع إيران - التعامل وفقها. الصين بدورها رحبت بقوة بالآلية الأوروبية الجديدة للحفاظ على الاتفاق النووي، والعلاقات التجارية مع إيران، وأعربت عن عزمها الالتحاق بها سريعاً.

وهذا ما يفتح الاحتمال أمام أن تتوسع «إينستكس»، لتغدو أساساً لمنظومة دولية جديدة، تسرع من الاصطفافات الدولية الجديدة وتزيد العزلة الأمريكية من جهة، وتساعد من جهة أخرى على تجاوز العقوبات الأمريكية ليس فقط إيران، بل لتشمل أيضاً دولاً أخرى مستهدفة أمريكياً. ومع إمكانية تطور أدوات الآلية الجديدة، فقد تتسارع عملية البحث عن بدائل للأدوات المالية الأمريكية بما فيها الدولار، ونظام الدفع المالي «سويف».

**وهم أمريكي مستمر**  
رغم الواقع الحالي، فإن الولايات لا

وعلى الرغم من أن تطبيق الاتفاق قد يستمر بمواجهة بعض الصعوبات، إلا أن الآلية الأوروبية الجديدة تمثل تحدياً للإدارة الأمريكية، التي تواجه معركة صعبة في إقناع بقية العالم بسلوكها وعقوباتها.

ولا يقتصر موقف الإدارة الأمريكية الصعب في علاقتها مع الدول الأخرى، بل يشمل أيضاً الداخل الأمريكي وانقساماته، فقد كشف تقرير جديد للاستخبارات الوطنية الأمريكية حول تقييم التهديد العالمي، تناقضاً مع ادعاءات الإدارة الأمريكية بأن إيران تواصل السعي للحصول على أسلحة نووية، مما دفع ترامب إلى وصف قادة استخبارات بلاده، بـ«السلبية والسذاجة»، فيما يتعلق بإيران.

## كيف ستعمل «إينستكس»؟

حسب البيان الصادر عن وزراء خارجية الدول الثلاث، بريطانيا وفرنسا وألمانيا، والتي تم اختصارها إلى مجموعة «E3»، فإن الآلية الجديدة «ستركز أعمالها في المرحلة الأولى على القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة إلى الشعب الإيراني، بينها الأدوية والمعدات الطبية والمنتجات الزراعية».

ستكون «إينستكس» شركة مقرها باريس، يديرها خبير مصرفي ألماني، بينما تتولى بريطانيا رئاسة مجلس الإشراف. وحسب التقارير المتداولة، فإن الآلية الجديدة ستتضمن تدابير مقايضة تجارية بين الاتحاد الأوروبي وإيران، مع بعض أشكال الاعتمادات المالية الافتراضية التي سيتم تطبيقها كعملة.

وبشكل عام فقد أشار وزير الخارجية البريطاني، جيرمي هانت، إلى أن مجموعة الدول الثلاث ستعمل عن كثب على معالجة جميع الجوانب التقنية

بعد أشهر من الجدل، وجهت أوروبا ضربة للعقوبات الأمريكية أحادية الجانب على إيران، من خلال الإعلان يوم الخميس 2019/1/31 عن آلية مالية خاصة تتيح الحفاظ على العلاقات التجارية مع إيران وتجاوز العقوبات.

## ■ عليها نجم

تم الإعلان عن الآلية الجديدة من قبل الدول الثلاث: بريطانيا وفرنسا وألمانيا، في بيان أصدرته عقب اجتماع لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في بوخاريسست، وهي تحمل اسم «إينستكس»، أو Instrument In Support of Trade Exchange, «INSTEX».

## «إينستكس» في السياق الدولي

للاية الجديدة دلالات عدة، فبالإضافة إلى أنها تسهل التبادل التجاري بين دول أوروبا وإيران، فإنها تعكس بشكل أعمق التغيير الجاري في المنظومة الدولية، بما يشمل من تراجع الهيمنة الأمريكية، وتغير منطق التحالفات الذي كان سائداً حتى وقت قريب.

وكان قد أعلن عن هذه المبادرة بشكل مبدئي في أيلول عام 2018، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، كخطوة هامة نحو إنقاذ الاتفاق النووي الإيراني، الذي تم تعليقه نتيجة خروج الولايات المتحدة أحادي الجانب في أب الماضي. سبقها تفعيل أوروبي لـ«قانون التعطيل» الذي أقر في عام 1996، الذي يسمح للشركات والمحاكم الأوروبية بعدم الامتثال للقوانين حول العقوبات التي يتخذها بلد ثالث.

# واشنطن ومعاهدة الصواريخ «لا معلق ولا مطلق»



نفذت واشنطن تهديدها المطول، حول الانسحاب من معاهدة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، بصيغة أقرب ما تكون بالطفولية، تنم عن ترددٍ وضعفٍ، ومحاولة الإيهام بتأمين خطوة للتراجع عنها.

يزن بوظو

أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية «مايك بومبيو» يوم الجمعة الماضي «تعليق» بلاده العمل بمعاهدة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، بعد زمن طويل من التهديد والوعيد بالانسحاب، مضيفاً أن بلاده ستمنح روسيا مهلة مدتها 6 أشهر «لإنقاذ الاتفاقية» والألا سينتهي العمل بالمعاهدة... وأوصلت وزارة الخارجية في اليوم التالي إعلاناً غير رسمي صيغ في الصحف بكونه «نقلًا عن مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية» بأن «الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بالحق في سحب المنكرة بشأن انسحابها من المعاهدة قبل انتهاء فترة ستة أشهر» والذي يعني تأمين خطوة تراجعها إعلامياً لتخفيف حجم المرح إن حصلت من جهة، ومن جهة أخرى تظهر كرسالة سياسية للأطراف المقابلة تبدي بها عدم جديتها بالانسحاب، ولكن ورغم ذلك لا يمكن الأخذ من واشنطن «لا حق ولا باطل» عبر أعيابها المعتادة كهذه.

## روسيا تردّ بالمثل

بالرد على إعلان واشنطن، قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالمثل، حيث أعلن تعليق موسكو التزامها بمعاهدة نزع الصواريخ المتوسطة وقصيرة المدى، مؤكداً أن روسيا ستبشر بتطوير صواريخ فرط

صوتية أرضية متوسطة المدى، وأشار إلى أن روسيا لن تنتشر الصواريخ في أوروبا أو مكان آخر ما لم تقم واشنطن بذلك، كما وجه لوزارتي الخارجية والدفاع بعدم المبادرة إلى إجراء مفاوضات جديدة مع واشنطن حول قضايا نزع الأسلحة، حيث كانت روسيا طوال الفترة السابقة من التهديد المتواصل تعمل على تقديم مبادرات ودعوات حوار والخ لإنقاذ المعاهدة دون جدوى...

لكن، وبعد إعلان واشنطن السابق ورد موسكو عليه، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن رغبته في مناقشة اتفاقية جديدة للرقابة على الأسلحة بعد انسحاب واشنطن من المعاهدة، أي حلم بإنشاء معاهدة على مقاييس واشنطن ولمصلحتها، متناسياً حجم ووزن الولايات الأمريكية المتحدة اليوم دولياً، وسقوطها عن عرش شرطي العالم.

## أوروبا بين فكّي كمامة

إن أوروبا ستكون المتضرر الأكبر أمنياً من هذه العجرفة الأمريكية نتيجة موقعها الجغرافي بين عالمي الشرق والغرب التقليديين، ليعلم الأمين العام لحلف الناتو «ينس ستولتنبرغ» أن الحلف لا يعتزم نشر صواريخ نووية تطلق من الأرض في أوروبا... وقالت مفوضة الاتحاد الأوروبي للامن والسياسة الخارجية «فيدريكا موغيريني» خلال مؤتمر صحفي في ختام اجتماع غير رسمي لوزراء الخارجية الأوروبية: «أمنيتنا ودعوتنا هي الحفاظ على المعاهدة مع تطبيقها كاملة من قبل الطرفين».

## الأمريكي البانس

في الحقيقة، وفي ظل الانقسام العميق

الجاري في الإدارة الأمريكية، لا يمكن معرفة نوايا واشنطن بدقة حول المعاهدة مستقبلاً، فكل تصريح يخرج من أحد، يظهر آخر ويصرح نقيضه، وكل موقف يتخذ يخرج آخر ويؤمن خط الرجعة عنه، ولكن لفهم السلوك الأمريكي عموماً لا ينبغي تناسي عملية تراجعها وانكفائه للخروج بأقل الخسائر، فهذه سمته اليوم، ومعاهدة الصواريخ هذه ليست خارج هذه المعادلة، فجل ما تسعى إليه واشنطن عبر تعليقها وتهديدها المطول بالانسحاب، هو محاولة لتحقيق مكاسب سياسية ومالية حتى عبر الضغط والابتزاز، من المياه البحرية جنوبية وشرقية الصين عسكرياً، إلى أوروبا وحلف الناتو بديونه، مروراً بالمحاولات اليائسة لشيطنة الدور الروسي دولياً وسياسياً.

## هل تزيد الحكومة الجديدة من الانقسام الفلسطيني؟

شهدت الساحة الفلسطينية، خلال الأيام الأخيرة، تطوراً على صعيدين اثنين، الأول: هو إيقاف قانون الضمان الاجتماعي تحت ضغط شعبي، والثاني: هو استقالة الحكومة الفلسطينية عقب اجتماع اللجنة المركزية لحركة «فتح».

## ديمة كتيلة

الفلسطينية برئاسة رامي الحمد الله نفسها تحت تصرف عباس، وتقديم استقالته. يكمن الإشكال في طرح «فتح»، بأنه حصر تشكيل الحكومة الفلسطينية بالفصائل المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، والتي لا تشمل حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، مما يعزز من الخلافات والانقسام الداخلي. وفي التوقيت، الذي يسبق بحوالي الأسبوعين، اجتماع الفصائل المقرر في موسكو لدفع ملف المصالحة إلى الأمام.

تحاول «فتح» تنفيذ مقترحها من خلال المشاورات مع الفصائل الأخرى في المنظمة، إلا أن كلاً من الجبهتين «الشعبية» و«الديمقراطية»، الفصيلين الأساسيين في المنظمة، عبرتا عن رفضهما الدخول في هذه العملية.

إذ أهدت «الجبهة الشعبية» رفضها



جديدة، وانتهاكاً آخر من حركة «فتح»، يقف ضد كل مبادرات المصالحة الفلسطينية، وأن الاستمرار بهذه الخطوات سيفضي إلى فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، والمستفيد الأكبر هو الكيان الصهيوني. ليس من الواضح بعد أن كانت «فتح» ستنتجج في الوصول إلى توافقات مع

الفصائل الأخرى لتشكيل الحكومة المذكورة، لكن المواقف المعلنة حتى الآن تشير إلى أن احتمال نجاح هذه الأمر ضعيف جداً، وهذا ما يضع «فتح» والسلطة الفلسطينية أمام خيارين، إما الإمعان في فرض سياساتها الأحادية، وبالتالي تعميق الانقسام وإضفاء الداخل الفلسطيني، في ظل ما يحيط بالقضية من تحديات، وإما الامتنثال لإرادة الأغلبية والعدول عن قراراتها.

وبكل الأحوال فإن سلوك القوى السياسية الفلسطينية يبدو بعيداً بأشواط عن سلوك الشعب الذي يخوض نضالاته وانتصاراته موحداً، سواء من خلال إجتماعه على إسقاط قانون الضمان الاجتماعي، أو من خلال معركة الوحدة والكرامة التي يخوضها الأسرى، أو حتى فعاليات «العودة وفك الحصار» في غزة، والاشتباك مع العدو في الضفة الغربية. أضحى الانقسام اليوم عدواً رئيسياً للشعب الفلسطيني، وعليه إن لم تستطع القوى الفلسطينية إيجاد الحل، فإن الشعب سيدفع بقواه الخاصة للتغيير عاجلاً أم آجلاً.

## الصورة عالمياً

## تقدم في المشاورات التجارية بين أمريكا والصين



• قال مدير  
الاستخبارات  
القومية  
الأمريكية  
دان كوتس:  
إن روسيا  
والصين تنويان  
التصدي معاً لسياسة  
الولايات المتحدة الخارجية، مضيفاً: أن  
موسكو بالنسبة لواشنطن وحلفائها،  
تشكل تهديداً هجومياً.



• كشف المشرعون  
الأمريكيون،  
أن الاقتصاد  
الأمريكي  
سيخسر 3  
مليارات دولار  
في المحصلة  
جراء الإغلاق  
الحكومي الجزئي الذي استمر 35 يوماً  
بسبب الخلافات بين الرئيس دونالد ترامب  
والكونغرس.



• أعرب  
المبعوث  
الخاص  
للرئيس الروسي  
إلى الشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا،  
ميخائيل بوغدانوف، خلال زيارته إلى مصر،  
عن أمله ببني قرار عربي مشترك لعودة  
سورية إلى الجامعة العربية.



• رجّحت وزارة  
الخارجية  
البريطانية  
إمكانية  
تأخير موعد  
«بريكست»  
إلى ما بعد التاريخ  
المحدد له في 29  
أذار، وذلك حتى يتم التصويت على القوانين  
الضرورية لتنفيذه.



• أصيب حوالي 14  
فلسطينياً بجروح  
جراء قمع العدو  
الصهيوني  
لنشاطات  
«الحراك البحري»  
الـ 22 شمال  
القطاع، حيث  
أطلقت زوارق جيش  
العدو النار بكثافة نحو 20 قارباً أفتربت من الحدود  
البحرية.



• أكد المبعوث  
الدولي الخاص  
إلى اليمن  
مارتن غريفيت  
التزام طرفي  
النزاع باتفاقيات  
السويد، وخاصة في  
ميناء الحديدة، متوقعاً أن تناقش جولة  
مقبلة من الحوار، الإطار التفاوضي لاتفاق  
سياسي شامل.

في 1 شباط 2019، اختتمت الصين والولايات المتحدة جولة جديدة من المفاوضات التجارية، وذكرت وكالة الأنباء الصينية «شينخوا» أن الطرفين قدما خطوة إلى الأمام حيال التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الخلافات الاقتصادية والتجارية.

ووفقاً للوكالة فإنه على مدار يومين، عقد الفريقان التجاريان الصيني والأمريكي، برئاسة نائب رئيس مجلس

الدولة الصيني ليو خه، والممثل التجاري الأمريكي روبرت لايتهايزر، محادثات، حددت فيها الجدول الزمني وخارطة الطريق للمشاورة القادمة، كما اجتمع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع ليو في البيت الأبيض. وحسب الوفد الصيني فإن تقدماً هاماً قد أحرز، وسوف يبذل الجانب الصيني جهوداً لتوسيع السوريات من الولايات المتحدة في قطاعات

إلى الصين في منتصف شباط والخدمات، بينما أعلن الجانب الأمريكي أنه سيعالج القضايا التي تهم الجانب الصيني. بدوره قال الرئيس الصيني شي جين بينغ، «أجرت فرق اقتصادية من الجانبين مفاوضات مكثفة وحققت تقدماً إيجابياً»، وأكد ترامب أن وفداً أمريكياً برئاسة الممثل التجاري، روبرت لايتهايزر، ووزير الخزانة، ستيفن منوشين، سيتوجه

## روسيا وباكستان: استقرار أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي



تحركات دولية جديدة تجري، لإنهاء الحرب في أفغانستان وتحقيق الاستقرار فيها، وحديث أمريكي عن انسحاب وصفقة محتملة، مع دور إيجابي روسي ملحوظ، وهو الأمر الذي لا ينفصل بمجمله عن عملية تثبيت الميزان الدولي الجديد.

بعد الانسحاب المحتمل للولايات المتحدة، لتشكل هذه الخطوة جزءاً من الدفع الروسي الجاري لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. من الجدير بالذكر، أن الاجتماع الذي شهدته موسكو أواخر العام الماضي، تحت عنوان «صيغة موسكو»، وبحضور «طالبان»، والعديد من الدول المعنية بما فيها باكستان، قد شكّل أول محاولة جديدة لطرف دولي باتجاه حلحلة سلمية للمعضلة الأفغانية، إذ غير هذا الحدث من الإحداثيات، وأثبت أن الخلاف الذي كان جارياً بين روسيا وباكستان

مؤخراً، أكدت الولايات المتحدة رسمياً لأول مرة، أن مبعوثها الخاص إلى أفغانستان زلماي خليل زاد، قد عقد لقاء مع ممثلين عن حركة «طالبان» في قطر، تزامناً مع إعلان ترامب أنه سيسحب القوات الأمريكية من أفغانستان في حال تم التوصل إلى اتفاق سلام مع «طالبان»، وأن الوقت قد حان للعودة إلى الوطن والانسحاب من سورية وأفغانستان. من جهة أخرى، اتجه الممثل الروس الخاص لأفغانستان، زامير كابولوف، إلى إسلام أباد لمناقشة مستقبل الدولة التي مزقتها الحرب

حول أفغانستان، في مرحلة الحرب الباردة، قد تحول اليوم إلى تنسيق وتعاون، إذ لدى هاتين الدولتين اليوم مصالح مشتركة في منع تحول أفغانستان إلى منصة للإرهاب والحركات المتطرفة. ويبدو أن التعاون الروسي الباكستاني سيتوسع في هذا السياق، على أساس المصالح المشتركة المناهضة للإرهاب، في الفترة التي سترافق انسحاب الولايات المتحدة المحتمل من أفغانستان بحلول نهاية عام 2020، بما يضمن انتقالاً سلساً قدر الإمكان، بهدف إحباط أية سيناريوهات لزعة الاستقرار عبر الحدود.

# المساواة والعدالة الاجتماعية...



على طول الطيف السياسي حول العالم، وخاصة في الدول الغربية المركزية، لم تعد الاشتراكية كلمة موبوءة يخشاها السياسيون وتبتناها فقط «الأحزاب التي تشبه فرقة روك فاشلة تحاول الصعود إلى المسرح»، ويشهد على ذلك عودة بزوغ خطاب سياسية أكثر راديكالية، وكذلك تحقيق كتب من أمثال كتاب توماس بيكني «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» لمبيعات تصل إلى 2.5 مليون نسخة مسجلة، وتحول كتاب «رأس المال» لماركس إلى أفضل المبيعات في قسم «المنشورات المستقلة» في كيندل.

## ■ بقلم: دانييل زامورا

### تصريح وإعداد: عروة درويش

منذ الانهيار المالي عام 2008، بات التركيز على النخبة الذين يشكلون 1% من السكان أكبر، وعادت الأفكار اليسارية والماركسية لتجد مكانها بقوة بين الحشود التي تحاول استيعاب ما يحدث. لكن عند التدقيق أكثر فإنه ليس من الواضح مدى اتساق اهتمامنا الحالي باللامساواة - لا سيما اللامساواة في الدخل - مع النظرية الماركسية، أو مع الأفكار التي هيمنت على النقاشات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية.

في الحقيقة يمكن للمرء أن يجادل بأن تركيزنا الحالي على الدخل واللامساواة في الثروة، وذلك رغم أهميته الحيوية لأي خطة عمل تقدمية، يفتقد إلى بعض أهم جوانب نقد الرأسمالية في القرن التاسع عشر. لقد كانت «اللامساواة في الدخل» كلمة مراوغة ومجرد مصطلح ثانوي في أفضل حالاته. إن تحويل مصطلح اللامساواة إلى «نقود monetization» هو طريقة حديثة نسبياً في النظر إلى العالم. وبغض النظر عن قوته الواضحة، وكما صاغ الأمر المؤرخ بيدرو راموس بينتو، فقد كان كفيلاً «بتضيق» الأفق الذي نفكر فيه بالعدالة الاجتماعية.

### الكلمة المفقودة

إن فهمنا للامساواة بوصفها شيئاً يمكن قياسه بتوزيع الدخل والثروة بين الأفراد بدلاً من توزيعها بين أطراف الإنتاج، مثل: العمال والرأسماليين، لم ينتشر على هذا النحو إلا بعد عقود من موت ماركس عام 1883. فكما حاجج برانكو ميلانوفيتش لفترة طويلة: «إن افترضنا بأن جميع العمال

يعيشون على الكفاف وجميع الرأسماليين أثرياء وجميع ملاك الأرض أكثر ثراءً» فلن يكون من المنطقي التفكير في اللامساواة على مستوى فردي. لم يخطر ببال أي مفكر على الإطلاق حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر أن يرتب الأفراد تبعاً لدخلهم الكلي من أجل قياس التوزيع. إن الذي كان مهماً بالنسبة لهم هو الفروقات بين الطبقات وليس بين الأفراد. ساد هذا الأمر حتى قيام عالم الاجتماع الإيطالي فيليردو باريتو «وقد أصبح من المتعاطفين مع الفاشية» بتقديم الأدوات الملائمة لقياس اللامساواة بالشكل الذي نعرفه اليوم.

لقد فكر ماركس بشكل واضح بالرأسمالية كنظام لمراكمة الموارد الاجتماعية بشكل غير متساوٍ جذرياً. في الفصل 25 من كتاب رأس المال حيث تعامل مع «قانون التراكم الرأسمالي»، كتب ماركس بأن: «تراكم الثروة في طرف واحد... هو في الوقت ذاته تراكم للثروة والمعاناة والعبودية المنهكة والجهل والوحشية والانحطاط النفسي في الطرف الآخر». فكر ماركس باللامساواة بوصفها مصطلحاً يعبر عن الفروق بين الطبقات التي تنتجها الرأسمالية.

### الحرب الرأسمالية ضد المساواة

لم يخطر ببال المفكرين وصانعي السياسات بعد الحرب العالمية الثانية أن يأخذوا مسألة المساواة بشكل منفصل عن مسألة السوق. وليس ذلك لأنها كانت ذات أهمية ثانوية بالنسبة لهم، بل على العكس تماماً، لأنهم نادراً ما فكروا بأن «اللامساواة» مستقلة عن مسألة الدور الذي تلعبه السوق في أي مجتمع.

كتب الاقتصادي والصحفي الفرنسي يوجين بوريت عام 1841 أول تحليل عام لأسباب

الفقر داخل النظام الصناعي الناشئ، وأشار إلى أنه «عند وجود البؤس... في المكان ذاته الذي توجد فيه الثروة... فإنه ينمو تحت تأثير الأسباب ذاتها التي شكّلت الثروة»، ودافع عن إنشاء «مؤسسات عادلة» لتضع حداً «للحرية الاقتصادية» وتضع نهاية لما يطلق عليه «النظرية الوحشية والميؤوس منها لاعتبار العمل سلعة». وبعد قرابة قرن أتى عالم الاجتماع البريطاني تي. إتش مارشال ليتحدث عن «المساواة الأساسية» التي لا يمكن «إنشاؤها والحفاظ عليها دون انتهاك حرية السوق التنافسية». لقد اعتبر مارشال وهو الذي لم يكن ماركسياً بأنه من الواضح أن: «المواطنة في حالة حرب مع الطبقة الرأسمالية».

ولهذا فإن المؤسسات التي وضعت أسس دول الرفاه المعاصرة قد التزمت منذ بدايتها بوضع حدود لمجالات السوق، من أجل إنتاج مجتمع أكثر تساوياً. ولهذا قال ستيفن فريزر: «إن القضية العمالية تدور حول... إيقاف التهديد على السياسات الديمقراطية المتمثل بسطوة وثروة الشركات، والتي هي السبب أيضاً في الحروب العالمية والإمبريالية».

### أنقذوا وجدان الإنسان

كان للمشكلة التي أثارها ولادة «المجتمع السوقي» في القرن التاسع عشر صدى أخلاقي لدى العديد من المفكرين التقدميين، وكان إنشاء مؤسسات مصممة لتضع حدوداً للسوق هو طريقة للحفاظ بشكل حقيقي على النظام الديمقراطي وعلى بعض القيم الإنسانية الجوهرية. كان المهم بالنسبة لأمثال بولاني أو إي. بي. تومبسون هو «الدمار الروحي والأخلاقي» الذي تسببه الرأسمالية. فقد كان هؤلاء المفكرون يرون بأن المجتمع السوقي لم يحم فقط بآلة مسألة تخصيص الثروة والموارد من التداول السياسي، بل حول كذلك طبيعة التعاملات الاجتماعية. لقد «كسر» توسع المجال الاقتصادي العلاقات والروابط التي لا تحكمها تعابير «المصالح الذاتية... التي يتم دفع المال لقاءها» وكما عبّر ماركس عن الأمر: «أغرقت أكبر ابتهاجات الحماسة الدينية حرارة في المياه المتجلدة للحسابات الأتانية».

بأية حال لم يكن نظام الرفاه يدور فقط حول إعادة التوزيع البسيطة، بل حول إنشاء مؤسسات ديمقراطية تلغي ما أطلق عليه بيفرج اسم: «الائتام الكبرى» الخمسة «العوز والجهل والمرض والفساد والبطالة». وعليه فقد كان يفترض بدول الرفاه ألا تقدم فقط أداة قوية للمساواة، بل أن تعد مجتمع جديد كلياً، وتنتهي فصل الرعب والحرب الذي قام على الاستغلال في القرن التاسع عشر.

### صيغة ملكية جديدة

بات هنالك مصطلح جديد هو «الملكية الاجتماعية» والتي هدفت مؤسسات الرفاه لبنائها إلى جانب «الملكية الخاصة» من أجل أن توفر لغير المالكين الموارد اللازمة للوصول إلى السلع والخدمات الاجتماعية التي تخدم غرضاً اجتماعياً. وكما أشار عالم الاجتماع الفرنسي روبرت كاستل: «فإن هذا النوع من الملكية ليس مؤسساً ليتطابق أو ليدور في سياق التبادل السوقي». بل هو محكوم بقواعد ديمقراطية. لقد سححت مؤسسات الرفاه عبر تمويل برامج حماية واسعة النطاق وفرض معدلات ضرائب عالية على الأثرياء وتخصيص العائدات لإنشاء خدمات عامة أكبر، بخلق «ملكية اجتماعية» جديدة. والجانب الأكثر أهمية في هذه المؤسسات هو عموميتها حيث بدأت بشكل تدريجي تفيد القسم الأكبر من السكان.

لقد عزت حتى «مؤسسات الرفاه» العالم. فقد بات الجميع يعلن عن التزامه بمفهوم عولمة هذه المؤسسات المثالي، من إعلان فيلادلفيا عام 1944 عن كون «العمالة ليست سلعة» وأن «توسيع الأمن الاجتماعي» هو الهدف، إلى إشارة منظمة الصحة العالمية عام 1946: «إن الوصول لأعلى مستويات الصحة الممكنة هو حق»، إلى دعوة الاقتصادي السويدي الحائز على جائزة نوبل غونار ميردال إلى إنشاء «عالم الرفاه»، إلى إعلان قادة العالم ما بعد الاستعماري من أمثال جواهر لال نهرو وكوامه نكرومه وليوبولد سيديار سنغور الالتزام ببناء مؤسسات الرفاه خارج حدود العالم الإمبريالي.

لكن بروز فكرة ما يسمى «بالمجتمع الغني» والأوهام الشديدة الذي حملها بخصوص

# أكثر من مجرد مشاريع سوقية



## إعادة اكتشاف اللامساواة

إن نجاح شعار «99%» قد غير المزاج وحاز على اهتمام العامة، ليخلق الظروف الملائمة للذهول من اللامساواة. لكن وكما قال راموس بينتو: لم يشر هذا النجاح إلى الصدع الذي حدث عند التركيز على المجالات الاقتصادية والكمية للامساواة. بل على العكس من ذلك ففي حين أن التطرق الجديد للامساواة يمثل تطوراً على التركيز السابق على الفقر، فهي لا تزال تضيق أفقنا على «المساهمات الفردية» وعلى «علاقتها مع إمكانات حركة الدخل»، وذلك عوضاً عن التطلع إلى علاقات وتصنيفات أكثر تسييساً. لا يزال النقاش عالماً عند التطلع إلى «الأثار بدلاً من البحث عن الأسباب».

سيختلف هذا العالم بشكل جذري عن الذي وصلت فيه اللامساواة إلى هذا الحد إذا ما قمنا بنزع التسليح وإعادة ديمقراطية المنتجات، مثل: الرعاية الصحية والتعليم والنقل العام والطاقة وما خلافاً. إنه العالم الذي سيضمن الوصول إلى أهم مجالات وجودنا وسيقلص الاعتماد على السوق، وبالتالي سيهاجم المصدر الذي ولد اللامساواة في المقام الأول. لقد كان هذا المشروع حقيقياً لفترة طويلة من الزمن وليس مجرد أفكار طوباوية. فبالنسبة حتى لأكثر المصلحين اعتدالاً لم تكن السياسة التقدمية تدور فقط حول تحسين الظروف المادية للعمال، بل الأكثر أهمية أنها دارت حول تزويدهم بالأمل بمجتمع أكثر إنسانية وأكثر ديمقراطية.

قد يتساءل المرء عن السبب الذي يجعلنا نطلب أكثر من تقليص اللامساواة في الدخل في الوقت الذي يبدو حتى هذا الأمر مستحيل المنال، لكن ولأن إيديولوجية «نهاية التاريخ» قد عادت بوقاحة، وذلك بشكل أساسي على هيئة الميل لكره الأجانب والتطرف يميناً، فإن على اليسار أن يتجاوز هذه النظرة ضيقة الأفق للالتزام بالامساواة في الدخل، وأن يدعو لشكل عالم أكثر جرأة يتخطى من خلاله طوباويات السوق. إن قوة «الأفكار الكبرى» هي أنها لا تهدف ببساطة لإعادة توزيع بعض البطاقات، بل في كونها تريد تغيير قواعد اللعبة من أساسها.

الناس سببه «عادة إلى الإسكان السيء» وبالتالي إلى أليات السوق - هو في حقيقة الأمر تكلفة اجتماعية هي الفقر». المبدأ العام إذاً هو الاعتماد بشكل كلي على «استخدام نظام التسعير من أجل توزيع البضائع... وتطبيق تغييرات في توزيع الدخل عند الضرورة».

## الفقر على نطاق عالمي

تم نشر رؤية «تنافسية السوق الحرة» بحماس على طول الكوكب عبر المؤسسات الدولية. كان أحد مهندسي هذا التطور هو روبرت ماكنمارا وزير الدفاع في إدارة كينيدي وجونسون، والذي تم تعيينه رئيساً للبنك الدولي عام 1968 بعد لعبه دوراً حاسماً في تصعيد حرب فيتنام.

أثناء فترة رئاسته للبنك الدولي هندس، ماكنمارا، استراتيجية لمكافحة الفقر مختلفة بشكل جذري عن الرؤى السابقة لها. فقد رأى بأنه يمكن للفقر أن يكون جزءاً متكاملاً من إستراتيجية البنك الدولي إن لم يتم التركيز على إعادة التوزيع بحد ذاتها، بل على «مساعدة الفقراء لإثراء إمكاناتهم الإنتاجية». قال موين بأنه: «تمت عولمة العدالة الاجتماعية وتقليصها لأدنى حد... بحيث تم تفضيل إنشاء الأرضية التي (لا تسمح بفرق أي أحد)». كان التعارض مع أهداف اللامساواة التي نادى بها قادة ما بعد الحقبة الاستعمارية بشكل شديد.

لقد ترافق في واقع الأمر تطبيق سياسات «مكافحة الفقر» هذه مع خطط «التعديل الهيكلي» ودعا إلى خصخصة الخدمات العامة التي كان ينظر إليها قبل عقود من ذلك فقط على أنها ذات بعد أساسي من أجل مجتمع أكثر عدالة. ومن هنا فصاعداً لن تعود العدالة الاجتماعية تعني نوعاً من الحماية ضد اللامساواة التي تولدها السوق الحرة بل بوصفها تدخلاً يهدف إلى تمكين الجميع من الاشتراك فيها. وعليه فقد عمل الكفاح ضد الفقر بشكل رئيسي كسياسة لإدارة اللامساواة المتزايدة، وذلك بدلاً من محاولة وضع حدود لهذه اللامساواة. ولهذا فليس من المفاجئ أن أصبحت هذه السياسة الاجتماعية هي الميزة لحقبة النيوليبرالية المعاصرة.

إن افترضت بأن جميع العمال يعيشون على الكفاف وجميع الرأسماليين أثرياء فلن يكون من المنطقي التفكير في اللامساواة على مستوى فردي

تعبيره: «الفقراء على فقرهم للأبد». شهدت بداية السبعينيات في كلا الولايات المتحدة وأوروبا كليهما الصعود الهائل «لمسألة الفقر»، وهو ما حفز بقوة نظرة للعدالة الاجتماعية تركّز على التصوير المالي-النقدي للفقر. وبالفعل فإن التركيز على إنشاء «أرضية» تمنع سقوط أحد قد أراح جانباً أي نقاش عن بناء حدود للسوق أو تقليل الاعتماد عليها. باتت اقتراحات الدخل المضمون وبرامج ضريبة الدخل السلبية ذات شعبية كبيرة بين صانعي السياسات والأحزاب السياسية على طول الطيف السياسي العالمي، وذلك بوصفها طريقة نهائية لمحاربة الفقر مع التركيز على التدخل عبر مشاريع الاقتصادات الصغرى وتعقيد مشاريع الرفاه.

كانت هناك نقاشات زاهية في هذه الحقبة حول تعريف الفقر و«العوز»، ممهدة الطريق للبرامج الطامحة لقياس ومقارنة مستويات الفقر حول العالم. ففي فرنسا قام موظف الخدمة العامة ليونيل ستولرو، الذي درس أفكار ميلتون فريدمان عن ضريبة الدخل السلبية في «معهد بروكينغز» في بداية السبعينيات، بتقديم مختصر ملانم لهذا التحول. فبرأيه كان التركيز على «الفقر» هو السياسة الاجتماعية الوحيدة المنطقية داخل نظام السوق الحرة. فإن تبعنا السياسة التي تميل للتقليل من اللامساواة فسوف نؤثر حتماً في «قلب ديناميكية اقتصاد السوق». لكن من جهة أخرى فإن البرامج الموجهة لمناهضة الفقر كما حاجج فريدمان بنفسه: «حيث تعمل عبر السوق... سوف لن تفسد السوق أو تعيق عملها» كما فعلت البرامج الكينزية.

كان يرى بأن مفهوماً للعدالة الاجتماعية يحافظ على السوق وعلى أليات السعر هو أمر ذو أهمية أساسية. إن خلقت السوق نتيجة غير مرغوبة، مثل الإسكان السيء، فيجب على الحلول أن تكون محدودة بتمويل الشراء وليس عبر الخدمات العامة «كبرامج السكن الاجتماعي» أو عبر التشريرات القانونية (مثل التحكم بالإيجارات). فكما جادل فريدمان في الوقت الذي كان يدعي فيه أنه يملك «نزعة مساواة قوية»، فإن ما يرجع

فوائد النمو المشتركة، أدى إلى وضع فكرة المساواة كقضية سياسية جانباً. لاحظ جون غالبريث في كتابه الذي حقق أفضل المبيعات في عام 1958 «المجتمع الغني» بأنه: «يبدو واضحاً انخفاض الاهتمام باللامساواة كقضية اقتصادية». رأى غالبريث بأن الزيادة المذهلة في الإنتاج قد عملت «كبدل عن إعادة التوزيع». فالفقر المتبقي في «المجتمع الغني» هو ما كان يلفت انتباه العامة في بداية الستينيات، لكن هذا الاهتمام المنقطع بالفقر لم يحيي الالتزام بمناهضة السوق الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر، بل أعاد عوضاً عن ذلك تشكيل الأفكار حول العدالة الاجتماعية. لم تعد اللامساواة هي القضية الكبرى، بل فقط الفقر.

## الانتقال إلى الفقر

لقد تحول ما كان في بدايته حساباً إحصائياً لاستمرار الفقر في أمريكا «الوفرة» المنشور عام 1959 بشكل سريع إلى نقد أكثر عمقاً للكيفية التي تم فيها تصوير الفقر منذ القرن التاسع عشر. إن الفكرة التي باتت شعبية هي أن «الفقر» كان ظرفاً «محدداً» منفصلاً عن العمالة أو عن اللامساواة أو عن السوق. وقد وجدت هذه الفكرة صداها في كلمات صاموئيل هارنغتون واسع الشهرة عندما قال بأن الفقراء: «هم غرباء من الداخل، يترعرعون في ثقافة مختلفة تماماً عن تلك التي تهيمن على المجتمع».

لقد أصبح الفقر بهذا المعنى منفصلاً عن مسألة الاستغلال. وليس من المصادفة أن كلمات «استغلال» أو «اشتراكية» أو حتى «لامساواة» بالكاد تظهر في كتاب هارنغتون، وهو ما يشكل تراجعاً واضحاً عن نهج مفكري القرن التاسع عشر الذين لم يفضلوا بين هذه المسائل على الإطلاق. لكن إن كان الفقراء يشكلون «نمط نظام متميز» فهم إذاً يمثلون مشكلة محددة منفصلة عن غيرها من المسائل. ويبدو هذا النهج جلياً في مراجعة دوايت مكونالد عام 1963 الذي قال: «ليس اللامساواة في الثروة بالضرورة مشكلة اجتماعية كبرى بحد ذاتها». لقد كان القول واضحاً على أننا بحاجة «لإيجاد أرضية» وليس نظام أمن اجتماعي يبقي على حد

# لغة الرأسمالية ليست مزعجة فحسب، بل خطيرة!



إمكانات التكنولوجيات الجديدة، مثل: «الذكينة»: الشلابة الذكية، والمحمصة الذكية، والمرحاض الذكي. وكما يظهر لي، تعكس هذه الكلمات الرئيسية مصالح الطبقة المهيمنة وتدعمها.

وصاحب المشروع وحده يخلق ثروة

شركته الباهظة- وليس عماله.

إنه مفهوم مفيد للغاية للمليارديرات:

في النهاية، لماذا أعيد توزيع تلك

الثروة، من خلال الضرائب أو الأجور

الأعلى، إلى أولئك الذين لم يخلقوها؟

في هذه المقالات القصيرة، يقوض

ليري ما يصفه العالم اللغوي

السوفييتي فالنتين فولوشينوف على

أنه هدف الطبقة المسيطرة: «إضفاء

طابع أبدي على العلامة الأيديولوجية،

لإطفاء أو لدفع الصراع بين الأحكام

القيمية الاجتماعية التي تحدث فيه.

وفي حالة «صاحب المشروع»، على

سبيل المثال، يبين ليري أن الكثير من

الصراع بين الأحكام الاجتماعية يرد

في الكلمة.

وعندما نتحدث عن «رواد الأعمال»،

فإننا نقبل ضمناً وجهة النظر التي

تقول أنه تم خلق الثروة من قبل

رواد الأعمال من خلال عملية إبداعية

وتدمير مبدع- بدلاً من اعتقاد ماركس

بأن الثروة يتم تخصيصها للطبقة

البرجوازية عن طريق الاستغلال.

ومن خلال إظهار كيف تحولت معاني

الكلمات هذه بشكل كبير، يقترح ليري:

أنه قد يتغير أكثر، وأن التعريفات التي

وضعتها الطبقة الحاكمة ليست دائمة.

وبينما يستكشف كيف بدت لغتنا،

فإن ليري يدعونا إلى تخيل ما يمكن

أن نشدد عليه لغتنا، والقيم التي قد

تعكسها.

ماذا لو قائلنا «من أجل وقت حر، وليس

من أجل «مرونة»؛ للرعاية الصحية

الأكثر مبيعاً للكاتبه أنجلا داكورث،

تقول: إن النجاح يعتمد على» شغفنا

ومثابرتنا أكثر من مواهبنا الفطرية.

ويوضح ليري: أن المناقشات التي

تدور حول كتاب «العزيمة» تتجنب

وبدقة الحقيقة الأساسية والواضحة

في الاقتصاد: «الفقر».

وداكورث وغيرهن من مؤيدي إيماءة

«العزيمة» إلى الأفق المحدود للفرص

المقدمة لأولئك الذين يعيشون في

الفقر، لكنها تصر على أن «العزيمة»

يمكن أن يساعد البشر «على تحدي

الصعاب»..

وبحسب الكاتبة، يقبلون ضمناً أن

معظمهم سيفشل في القيام بذلك: هم

ببساطة يوجهون البشر إلى القيام

بأعمال شاقة وقاسية، وهذا هو، للقلّة

القليلة.

ويقسم ليري كلماته الرئيسية إلى عدة

فئات، أولاً: «حديث جسد الإنسان

الرأسمالي الحديث»، الذي يضيف على

الشركات صفات الأجسام البشرية،

مثل: الرشاقة أو المرونة، وينقل

التركيز بعيداً عن الأجساد البشرية

الحقيقية التي يولد عملها الأرباح.

فمعظم لغة الرأسمالية الحديثة،

بحسب ليري، «تتخيل أماكن العمل

كأجساد تعمل فقط «روبوتات» دون

إحساس، ناهيك عن النظر إليهم في

كل لحظة كمجموعة من الأعباء.»

وثمة هناك «المفردات الأخلاقية

للرأسمالية الحديثة»، التي تستخدم

في كثير من الأحيان كلمات ذات معانٍ

دينية قديمة؛ يستشهد ليري بقصيدة

في القرن التاسع عشر تشير إلى

يسوع على أنه «قائد فكري». هذه القيم

الأخلاقية، كما يقول ليري، يتم أخذها

بشكل عام على أنها لا يمكن تمييزها

عن تلك الاقتصادية.

وعلى سبيل المثال: يتم تقدير

«العاطفة» مقابل قيمتها لرييسك في

العمل، إذا كنت تحب ما تفعله، فسوف

تعمل بجد أكثر وتطالب بتعويض أقل.

وبعض الكلمات، مثل: «الحرفي»،

فشلت في تزويد العمال بشعور

بالغاية والاستقلالية. وأخيراً، هناك

فئة من الكلمات التي تحتفل بإيجابية

الطنانة والتكنولوجيات اللامعة، فإن

ما نعيشه هو مجرد التكرار الذي تلا

النظام القديم للرأسمالية العالمية.

وكما يؤكد ليري: أن الرأسمالية تتوسع

بمعدل لم يسبق له مثيل في مجالات

جغرافية وثقافية ووجدانية غير

متداولة سابقاً.

واستلهمت الكلمات المفتاحية من

عمل سابق يحمل اسماً مشابهاً: كتاب

«الكلمات المفتاحية: مفردات الثقافة

والمجتمع» الذي تم نشره في 1976

للكاتب رايموند هنري وليامز المنظر

الماركسي الويلزي.

وكان هدف وليامز، شبيهاً بهدف

ليري، هو تشجيع القراء على أن

يصبحوا قارئين ومستمعين «واعين

وناقدين»، لكي يروا لغة حياتنا اليومية

«لا تقليداً يمكن تعلمه، ولا توافقاً على

قبوله.

وتكتسب الكلمات قوتها من خلال صفة

المتحدثين بها، وتعتمد على قبول

المستمعين أيضاً. يستهدف ليري في

النصف الثاني من تلك المعادلة، ويعمل

على كسر موجة الأساطير التي تخدم

في النهاية النخب. «إذا فهمنا... [هذه

الكلمات] أفضل»، يقول ليري، «ربما

نحرمهم من قوتهم المغرية».

ولتحقيق هذه الغاية، يقدم ليري

قاموساً يضم حوالي 40 كلمة

رئيسية عن «رأسمالية الحديثة»، من

«المسؤولية» إلى «العافية».

وباستخدام أدوات بسيطة- قاموس

أكسفورد الإنكليزي، وقاعدة بيانات في

Google، والتغطية الإعلامية للأعمال

والاقتصاد- يقول ليري: إن كل كلمة

رئيسية تقدم شيئاً لا يمكن الدفاع

عنه بشكل أساسي حول المجتمع

الرأسمالي الحديث ضمن حزمة معقولة

ومحايدة، وحتى نهائية.

وعلى سبيل المثال: خذ كلمة «العزيمة»

ليس هناك ما يدعو إلى الاعتراض على

الإصرار على أن النجاح يأتي من العمل

الشاق الذي استمر رغم التحديات

والفشل والشدائد.

وقد يبدو الأمر وكأنه فكرة جذابة:

من لا يريد أن يؤمن، كما تضعه مؤلفة

كتاب «العزيمة: قوة العاطفة والشغف»

عندما قامت جنرال موتورز بنسريح أكثر من 6000 عامل بعد

إيام من عيد الشكر، صرحت الرئيسة التنفيذية للشركة

ماري بارا: «إن الإجراءات التي نتخذها اليوم توصل تحولنا

إلى أن تكون مرنة للغاية ومربحة، في حين تمنحنا المرونة

الاستثمار في المستقبل»، الأمر الذي جعل من جون باتريك

ليري، مؤلف كتاب «الكلمات الرئيسية: نظام اللغة

الرأسمالية الحديثة»، بالتعليق على تلك التصريحات مضيفاً

سطوراً من التعليقات على تصريح بارا على تويتر: «أعلنت

اللغة ميتة في مكان الحدث».

تتساءل كاتبة المقال ربيكا ستونر:

لماذا يجب أن ننتبه إلى تلك الكلمات

المستخدمة لوصف، وتبرير،

«الاضطرابات» المعنقدة الناجمة عن

الرأسمالية الحديثة؟

وتقول ستونر: بأن دار»

Haymarket» للنشر نشرت كتاب

ليري وهو عبارة عن مجموعة من

المصطلحات الحديثة تشمل كافة

المجالات عالم الشركات والصحافة

التجارية، وتلك الصديقة للشركات

«التسلسل الهرمي، القدرة التنافسية

الاحتضان الأكيد للتكنولوجيات

الجديدة» على تلك الصديقة للبشر

«الديمقراطية والتضامن، وتدقيق تأثير

التكنولوجيات الجديدة على الناس

وعلى كوكب الأرض».

ويقول ليري: إن هذه الكلمات تضيق

أفاننا المفاهيمية، وتقيد مخيلتنا، مما

يجعل الأمر أكثر صعوبة لتصور طرق

بديلة لتنظيم اقتصادنا ومجتمعنا.»

وتقول الكاتبة ستونر ساخرة: «عندما

نفهم وننشر مثل هذه اللغة لوصف

حياتنا، فنحن نعتبر «عمالاً جيدين».

ويقدم ليري، أستاذ اللغة الإنجليزية

في جامعة واين ستيت، الدقة الأكاديمية

لهذا الامتحان اللغوي. على عكس

العديد من الأشخاص الذين يستخدمون

عبارة «الرأسمالية الحديثة» بشكل

عرضي كتعبير شامل عن أسباب قذارة

حياتنا، حيث يُعرّف ليري المصطلح

ويشرح لماذا هو اختار استخدامه.

إن استعداد نظامنا الرأسمالي الحالي

يوجي بذلك، على الرغم من التعبيرات

## عندما نتحدث عن

«رواد الأعمال»

فإننا نقبل ضمناً

وجهة النظر

التي تقول أنه

تم خلق الثروة

من خلال عملية

إبداعية وتدمير

مبدع

# فيلم جديد عن حصار لينينغراد



عمل الكسندر كوزلوف طوال 3 سنوات على إخراج فيلمه الدرامي الحربي الجديد «انقاذ لينينغراد»، وأنجزه في نهاية عام 2018، ليعرضه بمناسبة حلول الذكرى الـ 75 لرفع الحصار عن لينينغراد قبل أيام. فقبل 75 عاماً، تمكنت القوات السوفيتية في يوم 27 يناير عام 1944 من اختراق دفاعات الجيش الألماني، وتحرير مدينة لينينغراد «بترسبورغ الحالية» من الحصار النازي المفروض عليها.

## قاسيون

لينينغراد» بمناسبة حلول الذكرى الـ 65 لفتح الحصار عن المدينة 2009. وصدرت في السنوات الأخيرة العديد من الأفلام السينمائية الدرامية عن معارك لينينغراد وستالينغراد وتغير وسيفاستوبل وقلعة بريست وموسكو وبرلين وغيرها من الأفلام السينمائية والمسلسلات عن الحرب الوطنية العظمى 1941 - 1945 في كازاخستان وروسيا وبيلاروسيا وغيرها.

عبر البحيرة باسم طريق الحياة. أضاف كوزلوف أن نحو 4000 شخص شاركوا في تصوير الفيلم، بمن فيهم 20 ممثلاً وممثلة. ولعبت تلميذة المدرسة الثانوية في بترسبورغ، ماريا ميلنيكوف، الدور الرئيسي في الفيلم، وهي ابنة الفنانة المعروفة، أناستاسيا ميلنيكوف، التي شاركت أيضاً في تصوير الفيلم. يذكر أن المخرج الكسندر بورافسكي كان قد أنجز فيلم «الهجوم على

لأن القيادة العسكرية الألمانية قررت نقل جيش الدبابات المهاجم على لينينغراد إلى مشارف موسكو، وذلك بعد قصف مستودعات احتياطات المواد الغذائية. اعتقد الألمان آنذاك، أن سكان لينينغراد والجنود المدافعين عنها لن يصمدوا وسيموتون من الجوع. وكان الطريق المائي عبر بحيرة لادوغا المخرج الوحيد لإجلاء سكان المدينة ونقل الأغذية لمن بقي هناك، وعرف الطريق

قال مخرج الفيلم وكاتب السيناريو، الكسندر كوزلوف، خلال مؤتمر صحفي: إن الفيلم قائم على حقائق تاريخية حول معركة لينينغراد، إذ يُسلط الضوء على يوم واحد من الحصار الذي دام نحو 900 يوم. وهو يوم 16 أيلول من عام 1941، عندما أبحرت في بحيرة لادوغا أول بارجة تحمل على متنها 1500 مواطن. يعتبر يوم السادس عشر من أيلول يوماً رمزياً في تاريخ حصار المدينة،

## كانوا وكنا



حاول الاحتلال فرض الهوية الصهيونية على أبناء الجولان في كانون الثاني 1981، فتصدى مواطنو الجولان لقانون الضم ورفضوا الهوية الصهيونية وأعلنوا إضراباً منذ 1981/2/14، والذي يعتبر واحداً من أطول الإضرابات في التاريخ. استمر الإضراب 6 أشهر، وفشلت المحاولات الصهيونية كما فشل الحصار في كسره. انتصر أبناء الجولان المحتل في الإضراب الذي عرف باسم «الإضراب الكبير».



## استعادة 1300 قطعة أثرية عراقية

استعاد العراق 1300 قطعة أثرية عراقية نادرة كانت مسروقة ومهربة إلى الأردن، وموجودة في حوزة السلطات الأردنية، ووقع الجانبان العراقي والأردني محضر تسليم القطع الأثرية بعد جلسة مباحثات مشتركة عُقدت في منطقة الحدود العراقية الأردنية يوم 2 شباط الجاري. وكانت الآثار العراقية قد تعرضت للسرقة بعد الغزو الأمريكي في عام 2003، إذ نُهب المتحف الوطني العراقي، وسُرقت أكثر من 15 ألف قطعة أثرية، وهُرب أغلبها إلى الخارج، بحسب مسؤولين عراقيين. وتواصل السلطات العراقية استعادة آلاف القطع الأثرية المهربة إلى دول مختلفة.

## أخبار ثقافية



## عدد جديد لمجلة المعرفة

احتوى العدد الجديد من مجلة «المعرفة» الشهرية الصادرة عن وزارة الثقافة على عناوين حول الرواية والتاريخ، وتأثير التكنولوجيا على الأدب، وحضور الرواية والسرد في الأدب العربي. وعرضت المجلة مجموعة أبحاث حول الكتابة عن تاريخ مدينة دمشق ودلائل نظرية التطور. كما عرضت المجلة مجموعة من القصائد الشعرية والنصوص الرمزية والسردية حول الحب والمرأة، إضافة إلى دراسات مختلفة حول التاريخ والفلك والخيال العلمي، والحرب في الواقعية الجديدة والقصة. وخصصت المجلة كتابها الشهري لكتاب الذراع للروائي والشاعر الإنكليزي توماس هاردي.

## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/02/3 «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

# الفلسفة أيضاً تقول كلمتها لصالح «القطع التاريخي»



يمكن أن تنقسم الآراء في العالم اليوم حول طبيعة المرحلة التاريخية الراهنة لدى اليمين واليسار على السواء إلى رؤيتين إجمالاً، واحدة تقول: أن التاريخ لا يشهد مرحلة نوعية، أي: أن الأزمة الرأسمالية الراهنة لا تحمل احتمال كونها آخر أزمتها، بل هي أزمة دورية ستخطاها الرأسمالية، أي: ستعود لسيطرته العالمية كما السابقة، فتخطي الأزمة يعني الانطلاق من آخر موقع للرأسمالية قبل الأزمة وهو السيطرة العالمية. وهذا الرأي «الاستمراري» الذي لا يقول بالقطع نراه في اليمين كما نراه في اليسار. أما الرؤية الثانية فنقول: أن المرحلة التاريخية الراهنة على أساس الأزمة العميقة والشاملة للرأسمالية تمثل مرحلة نوعية «انقطاعية» في التاريخ، وتحمل احتمال وضع مهمة تخطي الرأسمالية على جدول أعمال البشرية، نحو الانتقال للاشتراكية.

■ محمد المعوش

الفكر مع حركة الطبقة العاملة، وبالتالي، أصبح للفكر قوته الحية ولم يعد منفصلاً عن الواقع في عقول الطبقة «المفكرة» التي كانت غالباً من الطبقات غير المستغلة، نتيجة التقسيم الطبقي للعمل، حيث إن العمل الجسدي تقوم به القوى المستغلة، أما العمل الذهني فتقوم به فئات محددة «مخضية»، غالباً مفكرو البلاط.

هذا الانفصال سابقاً جعل من الذات وحاجاتها المعنوية تسعى للتحقق بالشكل المثالي التأملية تمثله ذلك الفلسفة المثالية ومقولات علومها، أما عندما أطلقت الذات من خلال جسد الطبقة العاملة ذهنياً وجسدياً، الطبقة التي لا تملك رفاهية التأمل ووهم الإرضاء في ظروف تهميشها الرأسمالية، صار لزاماً على الذات- التي طالما تأملت عبر التاريخ البشري- أن تسيّر في طريق البحث العملي عن إشباع حاجاتها.

هذا الالتقاء التاريخي بين الذات المفكرة والجسد المستغل يمثل شيئاً جديداً في التاريخ البشري ككل، ويظهر وعلى طول الخط أن حلاً عملياً «انقطاعياً» لازمة الذات أصبح محطة تاريخية أمام البشرية، هو القطع مع الرأسمالية، لكي ينحل التناقض الذي تعيشه الذات في موقعها المهش الرأهن، مهما حاول فلاسفة المرحلة التشويش، فالفلسفة العلمية هي أيضاً مع القطع، فيرد الإنسان إلى ذاته كما عبر ماركس.

للرأسمالية في الميدان الفردي يحقق مقولات التغريب، التي قالت بها الماركسية، بشكلها الناضج عملياً وليس فقط كمقولات نظرية. وهي حققتها كإغتراب الإنسان عن عمله، والمأساة التي أصبح يشكلها العمل المأجور وطابعه، وحققتها أيضاً كإغتراب الإنسان عن نفسه، فالإنسان يعيش انقساماً بين وعيه المفكر الذي يتشكل من خلال أدوات الفكر الليبرالي ومفاهيمه ومعانيه عن الحياة وعن نفسه، وبين حاجاته ومعاناته المعنوية التي تتطور داخله والتي لا يقدر القسم المفكر الليبرالي- الأرضية- أن يربطها بالواقع والنظام المعاش، ولهذا يعيش الإنسان اليوم مأساة عدم فهمه لنفسه وبعده عنها. وحققتها أيضاً في إغتراب الإنسان عن الآخر، فالتهميش الفردي والجماعي فرغ العلاقات من أي رابط حقيقي عدا العلاقات السلعية، أفقد الصلات الإنسانية، أي مشترك ضروري يشد البشر إلى بعضهم البعض، وهو ما حول الحياة إلى وحدة حقيقية، مهما كثرت علاقات الإنسان كميّاً.

الذات المفكرة تلتحم بالجسد المستغل أما الأهم في كل ذلك، أن العقود الماضية حققت عملياً التحام الفكر بالواقع في شكله الجماعي، وليس فقط في عقل بعض المفكرين الفرديين- حيث من المعروف تلك المقولة التي أعلنت: أنه عبر الماركسية التقى

حدوده التاريخية. وهو ما تمثله آلاف المواد حول المرض العقلي والنفسي- جسدي من جهة، والذي يطبع المجتمع البشري في المرحلة التاريخية من سيادة الليبرالية. فهروب الرأسمالية إلى الأمام بتنازلها التاريخي من الجانب المادي المباشر إلى الجانب المعنوي الأكثر «نعومة»، استنفدت هامش مناورتها على صعيد البنية الفردية للإنسان. فأنفجار نقمة استغلال الجسد في النصف الأول من القرن الماضي، يتبعه الآن انفجار النقمة المعنوية- الجسدية بعد التوسع الاستغلالي المعنوي، أي: النفسي- العقلي- الجسدي. وهكذا تصل حلقة الاستلاب والتهميش إلى حدودها التاريخية على الصعيد الفردي، كما هو حاصل في استغلال ودمار الطبيعة، وكذلك في التوسع الرأسمالي على الكرة الأرضية وشعوبها ككل. ومع انعدام مستويات أخرى للمناورة على المستوى الفردي فإن التدمير أصبح هو المصير المحتوم للإنسان، الموت المادي والمعنوي، أمراض جسدية ومعنوية.

مقولات الفلسفة في صالح «الانقطاع» إذا كان النقاش أعلاه قد تم التعبير عنه في عدة مواد سابقة، فإن تعميمها الفلسفي يمكن أن يعطي للتحليل إكتماله التجريبي العلمي الفلسفي. حيث إن انسداد أفق المناورة التاريخية

وفي صراع الرؤيتين يكمن تفسير مجمل المواقف من القضايا المختلفة، وبالطبع البرنامج المتلائم في مواجهة الأزمة، فالرؤية «الاستمرارية» مثلاً، من جهة اليمين لا تعترف بضرورة تخطي الرأسمالية، أما من جهة اليسار فلا تزال تقدم طروحات أقل طموحاً، وهي تقتصر على الدفاع والإصلاح في الواقع الراهن.

## لا مكان آخر للمناورة مجدداً

إذا أردنا أن نكون في صالح الرؤية الثانية «الانقطاعية»، ونحن في صالحها، والتي من جهة تدعمها مئات المواد العلمية التحليلية من جهة الأزمة البيئية ووصول الرأسمالية إلى مداها الاستغلالي عمقاً واتساعاً، ومن جهة ثانية، إذا أردنا ألا نقدم مقولات دعائية بل نقاشاً تدعمه الوقائع الملموسة في كليتها، فنستقوم بتكثيف العديد من المواد التي تم تقديمها سابقاً حول مسألة واحدة محددة: أن الاستغلال الرأسمالي بعد أن كان في القسم الأول من القرن الماضي استغلالاً مادياً مباشراً بالحديد والنار، وبعد تحوله إلى استغلال مادي- معنوي تحت ضغط القوى الشعبية الثائرة منذ بدايات القرن الماضي، أي: أن السماح بهامش لبروز حاجات معنوية كانت الليبرالية تحاول إشباعها بأشكال وهمية تثبت العلاقات الاستغلالية التهميشية، وصل هذا الشكل الاستغلالي المادي- المعنوي إلى

وصل هذا الشكل الاستغلالي المادي- المعنوي إلى حدوده التاريخية. وهو ما تمثله آلاف المواد حول المرض العقلي والنفسي- جسدي

قاسيون

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000 2019

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية



حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار